INTOSAI

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

يناير 2000

January 2000

يناير 2000
المجلد (7) العدد الاول
حقوق الطبع - 1998 مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليو (تموز) ، أكتوبر(تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والأسبانية بأسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بلسان الانتوساي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار رؤساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب رؤساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة ، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكي على العنوان التالي :

US General Accounting office , Room 7806,441G Street , NW , Washington , D. C. , 20548,USA (Phone : 202-51 4707. Facsimile : 202-512-4021., Email : <75607.1051@compuserv.com>) .

ونظرا" لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فان المقالات التي يحتمل قبولها اكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية او الأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساسا" جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة .

وتوزع المجلة على رؤساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتوساي .

اما البقية فيمكنهم الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي إرسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O.BOX 50009 ,WASHINGION D.C 20004 USA

- تجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين المعامين القانونيين ، كما تدرج في محتويات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

ANBAR MANAGEMENT SERVICE ,WEMBLEY, ENGLAND And University Microfilms International,Ann Arbor, Michigan, USA .

المحتوى	
الافتتاحية	1
أنباء موجزة	3
المؤتمر السابع لمراجعي عموم الكومنولث	7
المؤتمر الرابع لمنظمة الأولاسيفس	14
لمحة رقابية - إدارة المراجعة بمراقبة الدين	17
تقارير منشورة	19
أنباء الانتوساي	20

رؤساء التحرير

فرانس فيدلار رئيس محكمة الرقابة بالنمسا

ل . دينيس ديزوتال المراقب العام لكندا

إسماعيل العباري الرئيس الأول لدائرة الحسابات تونس

ديفيد .م . وكر . المراقب العام للولايات المتحدة الأمريكية

إدوارد روكي لاندار المراقب العام لفنزويلا

رئيس مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ليندا ل. ويكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير

دونالد آر. دراخ (الولايات المتحدة الأمريكية).

مساعد رئيس التحرير

ليندا .ج. سيليفاج (الولايات المتحدة الأمريكية)

المحررون المساعدون

وليام ودلي (كندا)

كيوشي اكوموتو (اسوساي - اليابان)

لوزين شيكالو (السباساي - التونغا)

ميشيل سي جي بينتر (الكاروساي - ترينيداد وتوباغو)

السكرتير العام لليوروساي (اسبانيا)

خميس حسني (تونس)

كريستيانا روحاس فاليري (فنزويلا)

السكريتاريا العامة الانتوساي (استراليا)

مكتب المحاسبة العامة الأمريكي (الولايات المتحدة الأمريكية)

الإنتاج / الإدارة

سيرينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

التمويل

جاعديش نارند (الولايات المتحدة الاميركية)

أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساي

- شوقي السيد احمد حاطر ، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر - رئيسا"
- غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة المحاسبات ، الأرغواي — نائب رئيس أول
- توفيق إبراهيم توفيق ، وزير الدولة ورئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
- نائب رئيس ثاني
- فرانز فيدلاز ، رئيس محكمة الرقابة لجمهورية النمسا ، أمين عام
- باتريك باريت ، المراقب العام في استراليا
- أ - ديفيد غرفيث ، المراقب العام بالباربادوس
- هوميرو سانتوس ، وزير - رئيس- محكمة الحسابات بالبرازيل
- لوسي غاونميزا ، وزير مفوض - الكامرون
- دينيس ديتروتالس ، مراقب عام كندا
- هيدا فون ويدل ، رئيس محكمة الرقابة في ألمانيا
- ف ك شنغلو المراجع والمراقب العام ، الهند
- خافيير كاستيلو ايالا، مراقب عام ، المكسيك
- عبد الرزاق الكلاوي ، رئيس المجلس الأعلى للحسابات ، المغرب
- جارن مورك ايدام ، مراقب عام ، النرويج
- الفريدو جوس دي سوسا ، رئيس محكمة الحسابات ، البرتغال
- بوهيفا تويلونتوا ، مراقب عام - تونغا
- ديفيد .م. وكر ، مراقب عام ، الولايات المتحدة الأمريكية .

بقلم: إنجة – بريت أهلنيس ، المراجع العام بالسويد .

السيدة/ إنجة – بريت أهلنيس

تناولت المناقشات لعدة سنوات بالسويد واجبات المراجعة الحكومية وتنظيمها وقد ركز الحوار على النموذج السويدى للإدارة العامة حيث يرسل الجهاز الأعلى للرقابة تقاريره إلى الحكومة وليس للبرلمان .

وقد تناول الحوار عدد من القضايا ذات الاهتمام العام والدولى ومن أهم القضايا التى أود مناقشتها هى الخصائص التى تميز بين المراجعة – خاصة مراجعة الأداء– وأعمال التقويم كيف تختلف من حيث المفهوم. وتركز هذه الافتتاحية على مراجعة الأداء وليس المراجعة المالية حيث أن الفارق بين المراجعة المالية والتقويم واضح وراسخ وبما أن الأجهزة العليا للرقابة تتوسع فى نطاق المراجعة من المراجعات المالية إلى مراجعات الأداء والتقويم وبما إنه قد ازداد الطلب على المزيد المساءلة والشفافية بالنسبة للبرامج الحكومية ، أعتقد إنه من المفيد عرض التجربة السويدية فيما يتعلق بهاتين الوظيفتين على الأجهزة العليا للرقابة الصديقة وذلك من أجل دعم المساءلة العامة .

* <u>الدور الدستورى بوصفه عامل متميز :</u>

تملك أى دولة ديمقراطية فى العالم ، كأحد عناصر هيكلها الديمقراطى ، مؤسسة أو جهاز مسئول عن المراجعة المستقلة للدولة . وكقاعدة وبما يتماشى مع متطلبات الإنتوساى المذكورة فى إعلان ليما والوثائق الرسمية الأخرى يجب أن ينص القانون على هذه الوظيفة وبخاصة فى الدستور . وهكذا تبين لنا أن المراجعة المستقلة للدولة تتحدد بصورة رئيسية بواسطة السلطة الدستورية أو القانونية تحديدا يمكننا القول أن الدولة بإمكانها امتلاك جهة واحدة فقط مسئولة عن المراجعة المستقلة للدولة .

وهكذا يتبين لنا أن المراجعة تحتل مكانا متميزا داخل النظام الديمقراطى أكثر من أعمال التقويم . إن هذه المكانة ينص عليها الدستور فى معظم الدول ، ولكن هذا ليس الحال فى السويد ، مما يحدد اختصاصات المراجعة ويمنحها استقلاليتها وعادة ما يتم اتباع معايير المراجعة المقبولة عامة ، والتى ضمن أشياء أخرى عديدة ، تنظم استقلالية المراجعة فيما يتعلق بالجهات الخاضعة للفحص . وتعتمد المراجعة على عناصر قياسية مثل : الإبلاغ عن كيفية إدارة النشاط ، وما إذا كان النشاط يحقق النتائج / الآثار المستهدفة بما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها من قبل البرلمان والحكومة .

وهكذا يتبين لنا أن مسئولية المراجعة ما هى إلا ظاهرة تنظيمية محددة بموجب هيكل الإدارة العامة للدولة والذى يمنح بدورة المراجعة الحكومية موقع متفرد ومستقل ، وعلى النقيض من ذلك يتضح لنا عدم وجود أى قيود على عدد المؤسسات أو الهيئات التى قد يتم تأسيسها لإجراء أعمال التقييم فى السويد ، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأخرى تملك جهات مختلفة موارد تكفى لإجراء الدراسات وأعمال التقييم مثل : مجلس الوزراء ، الوزارات ، عدد من شركات ووكالات القطاع الخاص بالإضافة إلى الجامعات والكليات . كما أن أعمال التقويم تتم أيضا فى العديد من المجالات المختلفة – التقنيات الطبية ، والأساليب التعليمية والإصلاحات بمختلف أنواعها ولكنها قليلة . إضافة إلى ذلك يجب أن نشير إلى أن أعمال التقييم تتعامل مع أبعاد مختلفة . فبالنسبة للبعد الفكرى فإن التقويم يعنى بالمنهجية: ما هى القضايا المطروحة ، وما هى الطرق المستخدمة ، وماهى المقترحات المقدمة .

فى السويد يتم إجراء المراجعات وفقا للقوانين الحكومية ، وتهدف المراجعات إلى تطوير :

1- الالتزام بالقوانين واللوائح الحكومية .
2- كفاية وكفاءة المشروعات الحكومية .

على سبيل المثال ، تحدد المراجعات ما إذا كانت الوكالات والبرامج والأنشطة الحكومية تحقق أهدافها ، كما أن الأجهزة العليا للرقابة بالاعتماد على الملاحظات تقدم مقترحات بالتطوير ، واستجابة للمراجعات التى تمت يجب على الجهات التى خضعت للمراجعة تقديم تقرير عن الإجراءات المتخذة والنتائج التى تحققت . فى السويد يتم إدماج تلك المعلومات فى التقرير السنوى الذى تقدمه الحكومة للبرلمان كجزء من عملية وضع الموازنة وذلك بغرض اتخاذ القرارات الصحيحة ، أما بالنسبة للدول التى تقدم فيها الأجهزة العليا للرقابة تقاريرها مباشرة إلى البرلمان ، يطلب البرلمان من الحكومة إعداد تقرير عن الإجراءات التى تم اتخاذها .

إيجازا ، يمكننا القول أن مسئوليات وخصائص المراجعة الحكومية تختلف بشكل جوهري عن تلك المسؤوليات والخصائص المتعلقة بالتقويم . أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، فيمكننا إيجاد نفس الفارق بالنسبة لمسئوليات القائمين بمراجعة الأعمال التجارية وذلك بالمقارنة بالتقييمات العامة أو الدراسات التى أجريت من قبل الاستشاريين.

* الاختلاف فى المعايير والمفهوم والمضمون :

تعريفا فإن المراجعين مستقلين عن الجهات الخاضعة لمراجعتهم . أما بالنسبة للمصطلح الدولى المنصوص عليه فى معايير وإرشادات الإنتوساى فيشير إلى " الاستقلالية التنظيمية والوظيفية " . وقد تم وضع وتوثيق معايير المراجعة المقبولة عامة، أما بالنسبة للمراجعة الحكومية فهناك معايير الإنتوساى .

وهناك تعريفات مشابهة للقطاع الخاص . إضافة إلى ذلك يجب أن نشير إلى أن واجبات المراجعة تظل مقيدة بحدود معينة وإرشادات محددة حيث أنها تعتمد على معيار معين لتحديد ما إذا كانت الجهة تحقق أهدافها وما إذا كان يتم إتباع اللوائح .

على الجانب الآخر ، نجد أن التقويم لا يحتاج إلى الاعتماد على قضية معينة كما أن نتائجه لا تحتاج للربط بمعايير معينة (على سبيل المثال : أهداف و أغراض الحكومة بالنسبة لبرنامج أو نشاط معين) . وقد يكون الموظفين المكلفين بالتقييم مستقلين أو غير مستقلين عن منفذى أو مشغلى البرنامج أو النشاط ، كما انهم يمكن أن يثيروا قضايا لا تتعلق بصورة مباشرة بأمور اتخاذ القرارات . وعلى الرغم من عدم وجود معايير عامة بالنسبة للتقويم ، إلا أن إجادة عملية التقويم هو إحدى الأهداف الواضحة والجلية .

ويجب أن نضيف ، أنه من منظور المراجعة فإن التقييم هو إحدى الوسائل – ضمن وسائل أخرى عديدة – التى يمكن استخدامها لإجراء أعمال المراجعة وأن كل من مراجعة الأداء والتقويم يمكن أن يستخدموا نفس الطرق والمناهج .

* الاختلاف فى المؤهلات المهنية والخبرات :

تتبع الخبرة المهنية لمؤسسات المراجعة من مسئوليات تلك الجهات وذلك يشمل المعرفة بأساليب المراجعة وتقنيات الفحص مضافا إليها المعرفة العميقة بالجهة والأنشطة الخاضعة للمراجعة . وهكذا تدمج المؤسسة خبرتها ومعرفتها بالأساليب المختلفة للتقييم بالخبرة المكتسبة من أعمال المراجعة التقليدية .

أما بالنسبة لهيئات التقويم ، فإن الخبرة المهنية تشتمل على جميع المعلومات المتاحة داخل الهيئة فى أى لحظة . وعادة ما تعكس هذه الخبرة " السوق " الذى تركز الهيئة عليه (على سبيل المثال : أعمال التقويم الطبية أو المهام المسندة من قبل الحكومة) على سبيل المثال يمكن لإحدى الجامعات إنشاء خبرة وسمعة متميزة لها فى مجال محدد وتملك السويد باعا طويلا فى مجال التقييم ، كما أن الإدارة الحكومية المركزية السويدية تملك موارد جيدة بالنسبة لعمليات التقويم.

* التعاون الدولى :

فى مجال التقويم أثبت التعاون الدولى فيما يتعلق بالأساليب نجاحا شديدا . وقد أكدت محكمة المحاسبة الفرنسية ريادتها فى هذا المجال للعديد من الأعوام بوصفها رئيس مجموعة عمل الإنتوساى لتقويم البرامج . وحتى وقت قريب كان مكتب المراجعة الوطنى السويدى مسئولا عن أعمال السكرتارية وسكرتيرا عاما للمجموعة الأوروبية للتقييم التى غالبا ما يكون أعضائها من الجامعات والوكالات الحكومية ، وأجهزة المراجعة بقارة أوروبا . كجزء من مهامه ، نظم مكتب المراجعة الوطنى السويدى مؤتمر فى مارس 1997 بحضور مشاركين من 40 دولة مختلفة وقد مثل المشاركون المؤسسات البحثية ، والمنظمات الدولية ، والحكومات الوطنية وأجهزة المراجعة . وقد تحمل موظفى المكتب الأعضاء فى المؤتمر مسئولية المشاركة فى عدد من الجلسات المتعلقة بقضايا المنهجية ، والقضايا المتعلقة باستخدام التقويم وتنظيم أنشطة التقويم ومدى العلاقة بين أنشطة المراجعة والتقييم . يتوافر بمكتب المراجعة الوطنى السويدى معلومات إضافية عن نتائج هذا المؤتمر.

* الختام :

تتناول المناقشات الحالية دور مراجعة الأداء وأساليبها ووصفها – سواء فى السويد أو الدول الأخرى – بغموض التعريفات المتعلقة بالمفاهيم ، والاختلاف حول الأهداف والوسائل المستخدمة فى أى برنامج مصروفات .

فيما يتعلق بمراجعة الأداء فمن الضرورى الإشارة إلى أن نطاق المراجعة يقتصر على فحص درجة الوفاء بأهداف البرنامج ، وتحليل الوسائل المستخدمة للوصول لتلك الأهداف.

إن المراجعة لا تبدى أى اهتمام بالأهداف . أما فيما يتعلق بالتقييم فيمكنك السؤال عن الأهداف كجزء من الدراسة .

ويتطلب الوضع الدستورى للمراجعة الحكومية توضيح الحدود المتعلقة بالأمر – الأهداف الموضوعة من قبل الأجهزة السياسية – ليس فقط داخليا بل خارجيا أيضا وذلك لمصلحة واضعى القرارات ووسائل الإعلام وعامة الشعب .

ونأمل الاستفادة من التجربة السويدية فيما يتعلق بتلك القضايا، كما نرجو أيضا أن تكون التجربة مثمرة بالنسبة للمناقشات المشابهة التى تتعلق بدور مراجعة الأداء وحدود أهدافها .

لمزيد من المعلومات نرجو الاتصال بالكاتب فى :

National Audit Office of Sweden (RRV) ,

Drottninggatan 89,S – 10430,

Stockholm , Sweden .

تليفون : 4686904000

فاكس : 4686904123

البريد الإلكترونى : int @ rrv . se

أخبار موجزة :

بنجلاديش

مراقب ومراجع عام جديد

تم تعيين السيد/ سيد يوسف حسين ، مراقب ومراجع عام لدولة بنجلاديش وذلك فى 8 أغسطس 1999 . وقد شغل قبل ذلك منصب سكرتير وزارة الدفاع . وقد شغل هذا المنصب بعد أن أمضى حياة وظيفية مميزة حيث شغل وظائف عليا فى القطاعين العام والخاص . وقبل تعينه لرئاسة مكتب المراجعة الوطنى بدولة بنجلاديش شغل السيد/ حسين منصب سكرتير وزارة الثقافة وقد كان قبل ذلك يشغل منصب سكرتير ملحق بوزارة الصناعة .

السيد/ سيد يوسف حسين

لقد شغل السيد/ حسين فى معظم حياته الوظيفية وظائف عليا فى قطاعى الصناعة والطاقة وقد شغل السيد/ حسين منصب رئيس وعضو مجلس إدارة العديد من الشركات الصناعية والشركات متعددة الجنسيات وذلك يشمل : الشركة البريطانية الأمريكية للدخان المحدودة ، وشركة ليفربروزيس بنجلاديش المحدودة وشركات دولية مشتركة إضافة إلى ذلك كان عضوا فى مجلس إدارة بنك التنمية الصناعية ببنجلاديش .

إن لدى السيد/ حسين خبرة دولية كبيرة تعينه على هذا المنصب ، فقد ترأس العديد من الوفود الحكومية بالخارج بوزارة الاستثمار الصناعى وتنمية الموارد البشرية .إضافة إلى ذلك فقد درس فى العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وأستراليا ، وبعيدا عن حياته الوظيفية فقد كان له نشاط فى عالم الرياضة ببنجلاديش على المستوى الوطنى ، فهو رئيس اتحاد تنس الطاولة ببنجلاديش ، وعضو اللجنة التنفيذية للمجلس الرياضى الوطنى ، ورئيس المجلس الوطنى للرياضة ولجنة الجوائز الرياضية، وقد كان السيد/ حسين عضوا فى اللجنة التنفيذية للجنة الأولمبية ببنجلاديش ، وقد منح مرتين جائزة أفضل منظم رياضى من جمعية الكتاب الرياضيين وجمعية الصحفيين الرياضيين ببنجلاديش .

وللمزيد من المعلومات أتصل العنوان التالى :

Office Of Comptroller and Auditor General, 43 Kakrail Road, Dhaka 1000, Bangladesh (Tel: 880-2-841-447 ; Fax : 880-2-831-2690 ; e- mail : saibd @ cittechco . net)

كندا

التقرير السنوى : " تحيات " لإنجازات التسعينات

صرح السيد/ دينيس ديزوينتيل المراجع العام فى تقريره المقدم لمجلس العموم فى30نوفمبر1999 " أن الإدارة العامة هنا وفى كل مكان قد طرأ عليها إصلاحات جوهرية خلال التسعينات ولكن هذا العمل لم يكتمل بعد"

وقد أفرد المراجع العام فصل بالتقرير تحت عنوان " موضوعات ذات أهمية خاصة " ركز فيه بصفة خاصة على الموضوعات التى نتجت عن أعمال المكتب فى الأعوام السابقة والتى استمرت أهميتها حتى الآن . وقد قام سيادته بفحص التطورات الأخيرة التى طرأت على عملية إعداد الموازنة الفيدرالية ، والإدارة الحكومية وإعداد التقارير، وقد صرح السيد/ ديزوتيل انه على الرغم من تحقق هذا التطور الكبير خلال التسعينات فى كل المجالات إلا انه لا يزال هناك بعض القصور .

وهذا القصور يشمل التالى : أن عملية إعداد الموازنة لا يبدو أنها تتقدم بصوره كافية ، والتركيز على تحقيق فائض قصير الأجل محدود جدا ولا توجد هناك آلية فى هذا المجال لتشجيع فحص البرامج التى يتم تنفيذها ، ولا يزال يتم توجيه التقارير والإدارة الحكومية بصورة كبيرة نحو الأنشطة أكثر من توجيهها نحو تحقيق نتائج ، ضعف البنود الخاصة بالمسائلة فى الإدارة الحديثة ، المخاطرة بعدم قدرة البرلمان على فحص السياسية العامة الفيدرالية اعتمادا على تنافس تلك الإجراءات ، وبالنسبة للخدمة العامة فقد ظهرت فجوات بمرور سنوات من تقليص الحجم وإعادة الهيكلة ، كذلك لا يزال هناك ضرورة لتطوير إدارة الأفراد ، وهناك حاجة إلى زيادة عدد الموظفين فى السنوات المقبلة بسبب تقدم العاملين فى السن .

كما ناقش التقرير السنوى لهذا العام مجهودات التنمية المتواصلة فى الحكومة الفيدرالية وإدارة محار الأطلنطى بصورة متواصلة ، والرسوم المقررة ، وبرامج المنح والمساهمات ، والإشراف على الصحة الوطنية ومشكلة الحاسب الآلى لعام 2000 .

وصرح المراجع العام " إن التسعينات كانت عقدا للتحول فى الحكومة ، وإننا بدخولنا عقدا جديدا ، يجب أن نستهدف دعم إنجازاتنا والاستمرار فى التقدم للأمام . وعلى أساس ما تم إنجازه فى العقد الماضى فيمكننا أن نمضى قدما فى تحقيق الازدهار والقوة لكندا ".

وللمزيد من المعلومات أتصل بالعنوان التالى :

Office of the Auditor General, 240 Sparks street, Ottawa, Ontario K 1 A A O G 6, Canada (Tel. 613-952-0213;ext 6292 e-mail. meduffjo@oag-bvg.gc.ca; web page: www. oag – bvg . gc . ca) Fax: 613-957-4032

مصر

تعيين رئيس جديد للجهاز المركزى للمحاسبات المصرى

أصدر رئيس جمهورية مصر العربية القرار الجمهورى رقم 324 لعام 1999 بتعيين المستشار الدكتور / محمد جودت أحمد الملط رئيسا للجهاز المركزى للمحاسبات اعتبارا من 10 أكتوبر 1999 .

وقد عمل الدكتور الملط قاضيا متميزا وله العديد من سنوات الخبرة فى الوظائف الحكومية العليا والتى منحه من أجلها رئيس الجمهورية وسام الجمهورية من الطبقة الأولى .

وقد حصل الدكتور الملط على ليسانس الحقوق من جامعة الإسكندرية عام 1956 وفى السنة التالية حصل على دبلوم فى القانون العام من جامعة القاهرة وفى عام 1958 حصل

على دبلوم فى الاقتصاد السياسى من جامعة القاهرة . وفى عام 1967 حصل على الدكتوراه فى القانون العام بمرتبة الشرف الأولى من جامعة القاهرة . وقد حافظ على علاقاته الأكاديمية عبر السنوات بالإشراف على العديد من رسائل الدكتوراه فى جامعة القاهرة وعين شمس وطنطا .
وقد التحق بالسلك القضائى لمجلس الدولة عام 1956 ، وأعير لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1972 كمستشار قانونى بديوان ولى العهد بأبو ظبى لمدة 12 عام .

الدكتور/ جودت الملط

وقبل تعيينه رئيسا للجهاز الأعلى للرقابة المصرى شغل د. الملط المناصب التالية فى مجلس الدولة : رئيس إدارة الفتوى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والمحافظات ، ورئيس المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، ورئيس التفتيش القضائى ، ورئيس للمحكمة الإدارية العليا ، ورئيس محكمة الأحزاب السياسية ، ونائب رئيس مجلس الدولة عام 1986 وفى عام 1998 عين رئيسا لمجلس الدولة .
وشغل د. الملط منصب رئيس نادى مجلس الدولة لمدة ثلاث دورات متتالية وتم انتخابه رئيس شرف للنادى مدى الحياة .
وللدكتور/ الملط العديد من المؤلفات مثل " المسئولية التأديبية للموظف العام " والعديد من المقالات القانونية التى نشرت فى الدوريات المتخصصة . وقام بإعداد أول موسوعة للتشريعات فى القوانين والمراسيم والأنظمة والقرارات (1965 - 1980) وشارك فى إعداد وصياغة العديد من التشريعات الاتحادية والمحلية .
للمزيد من المعلومات أتصل على العنوان التالى :
Centeral Auditing Organization , Madinet Nasr , P.O. Box 11789, Cairo Egypt (tel: 20-2-401-8301; Fax 20-2-261-5813)

ألمانيا

إصدار التقرير السنوى

فى 12 أكتوبر 1999 أصدر رئيس الجهاز الأعلى للرقابة فى ألمانيا التقرير السنوى للأجهزة التشريعية الفيدرالية والحكومة . وقد عكس التقرير جزءا من ما يقرب من 600 خطاب إدارى صادر فى الجهاز الأعلى للرقابة فى ألمانيا عن إطار المراجعة السنوية والعمل الاستشارى.وقد أشتمل التقرير على تعليقات على المخصصات الفيدرالية والحسابات الرأسمالية للسنة المالية 1998 وحوالى مائة ملاحظة معظمها تتعلق بموضوعات ذات أهمية كبرى .
والحالات التى تمت الإشارة إليها فى التقرير تشتمل على إمكانية تحقيق وفورات فى أوقات سابقة بما يزيد عن بليون مارك ألمانى ، وإمكانية تحقيق وفورات فى أوقات لاحقة بمبالغ تعادل مئات الملايين من الماركات الألمانية، وبعيدا عن هذا فإن التقرير يعرض ملاحظات المراجعة التى تتعلق بخسائر الضرائب بمبلغ يقدر ببليون مارك ألمانى .
إن المميزات الرئيسية لهذا التقرير هى العلاقات المالية العامة وممارسات التمويل بين مستويات من الإدارة الفيدرالية والإدارة الفيدرالية للدولة . والمشاكل الرئيسية التى تم اكتشافها هى القصور فى تحصيل إيرادات الضرائب والتمويل الفيدرالى الزائد عن الحد أو الغير مبرر استخدامه فى المشروعات والبرامج الفيدرالية للدولة ، وهناك موضوعا هاما وهو الإعانات الفيدرالية إضافة إلى ذلك فإن التقرير قد ناقش جوانب القصور الرئيسية فى قطاع الدفاع مثل زيادة المخزون وعدم كفاية إجراءات الشراء والبيع ، ومثل السنوات السابقة فإن التقرير تناول فحص المستوى المرتفع للدين العام وهو أحد القضايا ذات الأهمية .
إن النسخ المختصرة للتقرير السنوى (باللغة الألمانية والإنجليزية) متوافرة وبدون مقابل ويمكن الحصول عليها بالكتابة إلى العنوان التالى:
Bundesrechnungsh of, Referat Pr / Int , D – 60284 Frankfurt , Germany .
والنسخة المطولة من التقرير باللغة الألمانية متاحة فى العنوان المذكور أعلاه إضافة إلى ذلك فإن التقرير متاح فى الإنترنت على العنوان التالى :
(http : // www . bundesrchnungsh of .de)

المجر

العيد السنوى العاشر

احتفلت المجر فى 28 – 29 أكتوبر 1999 بالعيد السنوى العاشر لإعادة إنشاء مكتب المراجعة للدولة . وقد أبرز الحدث تطور أنشطة التدريب والأنشطة المهنية كما ألقيت محاضرات من قبل خبراء دوليون ، وقد رحب د/ أربلد كوفاكس رئيس مكتب المراجعة الوطنى بالمجر برؤساء أجهزة جمهورية التشيك وكرواتيا وبولندا وإيطاليا وسلوفاكيا ورومانيا والزوار الآخرين الذين حضروا الاحتفال الذى أستمر يومين ، وقد قام د. كوفاكس بافتتاح الحدث ، وأشار إلى أهمية إعادة إنشاء مكتب المراجعة الوطنى، وقال أن المجر التى كانت ضمن الدول الاشتراكية سابقا ، هى أول دولة تعيد إنشاء مكتب مراجعة وطنى مستقل كعنصر أساسى عن الحكومة الديمقراطية الجديدة بعد مرور أربعين عاما .
وقد أشتمل أول يوم من الاحتفال على مجموعة من الأنشطة المهنية المتقدمة فى مركز للتدريب والمناهج فىفالبيس وقد تحدث من الضيوف كل من السيد/ رينشارد ماجس ممثلا للسيد/ جون بورن المراقب والمراجع العام للمملكة المتحدة ، والسيد/ جيمس بونل المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسيد/ باتريك أيفرارد عضو المحكمة الأوروبية للمراجعين .
وقد دعت المحاضرات إلى إجراء مناقشات حيوية بين المشاركين من مكتب المراجعة الوطنى ومسئولين آخرين من الحكومة المجرية .
وفى اليوم الثانى قام د/ كوفاكس باستعراض أهم الأعمال التى قام بها المكتب خلال العشر سنوات الماضية وقام بإيجاز المهام والتحديات التى تواجه المكتب فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، وقام د/ فرانز فيدرلر السكرتير العام للانتوساى بإلقاء محاضرة والتى أشار فيها إلى العديد من برامج وأنشطة الانتوساى وأكد على دور الانتوساى كأداة

للمشاركة فى المعرفة والخبرة بين أعضائها وذلك من أجل زيادة كفاءتهم الوظيفية ، وتقديرا للدعم المتواصل المقدم فى محكمة المراجعة الهولندية قام الرئيس المجرى د/ أرباد جونز بمنح د/ فرانز فيدلر الوسام الأعلى للدولة .

وقد شارك الرئيس جونز فى تحية المشاركين وفى تهنئة مكتب المراجعة الوطنى على إنجازاته كل من نائب رئيس البرلمان ورئيس المحكمة الدستورية ، وفى نهاية المناسبة وضع كل من د/ أرباد كوفاكس و د/ فرانز فيدلر أكاليل الزهور على قبر د/ أستيفان هجلماير الرئيس الأول لمكتب المراجعة الوطنى .

للمزيد من المعلومات أتصل على العنوان التالى :

State Audit Office , Apaczai Csere Janos U . 10, H – 1052 Budapest , Hungary (Tel :36-1-318-8799; Fax:36-1-338-4710) .

اليابان

تعيين رئيس جديد

تم تعيين السيد/ أكيرا كانيكو ، وهو أحد المفوضين الثلاث لمجلس المراجعة اليابانى ، رئيسا لمجلس المراجعة فى 7 سبتمبر 1999 ، وقد خلف السيد/ أكيرا السيد/ شورو هيكيتا الذى تقاعد فى 26 أكتوبر 1999 .

السيد/ أكيرا كانيكو

وقبل تعيين السيد/ أكيرا كانيكو مفوضا فى مجلس المراجعة فى أغسطس 1997 , كان أستاذا فى القانون فى جامعة كيو متخصصا فى مجال عدم الثقة (Anti –Trust) ، وقد شغل أيضا عدة وظائف فى مختلف المجالس الاستشارية فى الحكومة .

وفى حركة مصاحبة لهذه الترقية فقد تم تعيين السيد/ نوبواكى موريشيتا مفوضا فى المجلس اعتبارا من 3 ديسمبر 1999 ، وقد التحق السيد/ موريشيتا بمجلس المراجعة عام 1966 وخدم فى العديد من الوظائف الهامة فى المجلس . و قبل تعيينه كمفوض كان السكرتير العام للمجلس .

والمفوض يخدم لمدة قدرها سبع سنوات إلى أن يصل إلى سن التقاعد وهو 65 سنة ، ويتم تعيين رئيس المجلس من قبل مجلس الوزراء على أساس انتخابه من خلال المفوضين الثلاث .

كوريا

رئيس جديد للجهاز الأعلى للرقابة

تم تعيين د/ يونج – نام لى رئيس مجلس المراجعة والتفتيش وذلك فى سبتمبر 1999 . و د/لى محامى ومحاسب قانونى بالتدريب والممارسة قد أتى إلى الوظيفة الجديدة بخبرة كبيرة تتضمن عمله فى القطاعين العام والخاص وفى الوظائف الأكاديمية .

إن تاريخه المميز فى مجال القانون يشمل شغله لمنصب وزير العدل (1990-1991)، ونائب وزير العدل (1985-1987) والمدعى العام (1987-1988) ، وموظف أعلى فى مكتب المدعى العام ورئيس مكتب المدعى العام (1961-1985) ، وقد حصل د/لى على شهادة الحقوق من جامعة كونكول – سول عام 1975 ، وقد كان خلال 1989-1990 أستاذ زائر فى جامعة هارفارد ، وقبل تعيينه فى هذا المنصب مباشرة كان د/لى شريك ممثل للمكتب القانونى شين وكيم من 1995-1999. ود/لى محاسب قانونى ومحامى فى ذات الوقت وهو رائد وطنى فى مجال المحاسبة والإدارة المالية ، وقد عمل من عام 92 إلى 96 رئيسا للمعهد الكورى للمحاسبين القانونيين ، ومن 91 إلى 92 رئيس الجمعية المالية الدولية لكوريا .

وبشغله المنصب الكبير كرئيس مجلس المراجعة والتفتيش أصبح د/لى عضوا فى المجلس التنفيذى فى الاسوساى (المنظمة الأسيوية للأجهزة العليا للرقابة) والنائب الأول لرئيس الانتوساى (المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة)، حيث سيستضيف المؤتمر الدولى السابع عشر للأجهزة العليا للرقابة فى سول 2001 .

للمزيد من المعلومات أتصل بالعنوان التالى :

Board of Audit and Inspection, 25-23 , Samchung – Dong , Chongro – Ku , Seoul 110-706, Republic of Korea (tel :82-2-72-19-290 ; Fax : 82-2-72-19-276; e-mailgsw290@-bluenowcom.co.ko).

د/ يونج – نام لى

سيشيل

التقرير السنوى لعام 1998

كان التقرير السنوى للمراجع العام لسنة 1998 ضمن جدول أعمال الجمعية الوطنية فى أوائل ديسمبر 1999 ، وكان ذلك وفقا لطلب الدستور الوطنى ، ويشتمل التقرير على ملاحظات هامة والتى تمت خلال مراجعة مختلف الوزارات والهيئات وبعض الجهات القانونية وتلك الملاحظات كان قد تم إرسالها إلى الهيئات المعنية بموجب خطابات الإدارة . والجزء الأول من التقرير يتناول التعليقات على القوائم المالية السنوية للجمهورية ، والجزء الثانى يشتمل على ملاحظات على إدارات الوزارات والمشروعات الرأسمالية التى تم فحصها خلال العام .

وقد لاقت خطابات الإدارة التى تم إصدارها خلال العام والملاحظات على التقارير استجابة كبيرة من الهيئات التى تمت مراجعتها . والعديد من ملاحظات المراجعة التى وردت فى التقرير الأخير قامت السلطات بالتعامل معها بصورة جيدة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

Department of Audit, P.O.Box 49,Victoria, Seychelles(e-mail : Seyaudit @ Seychelles.net)

الولايات المتحدة الأمريكية

التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة

قام كبار المسئولين من أربع دول أوروبية هى : بلجيكا – الدانمارك – النرويج وهولندا بالاجتماع مع نظرائهم من مكتب المحاسبة العامة الأمريكى وممثلين من وزارة الإنتاج الحربى بعقد مؤتمر سنوى عن البرنامج الدولى للإنتاج المشترك للطائرة F-16 وذلك فى 16،17 سبتمبر 1999.

وقد ركز هذا الاجتماع على مناقشة عقود شراء الطائرة لكل من هذه الدول وتطوير مجهودات وزارة الدفاع لإعادة هندسة برامج المبيعات العسكرية الأجنبية وذلك من أجل معالجة ما يقلق المشاركين فى المباحثات عن عدم شفافية مناقشة

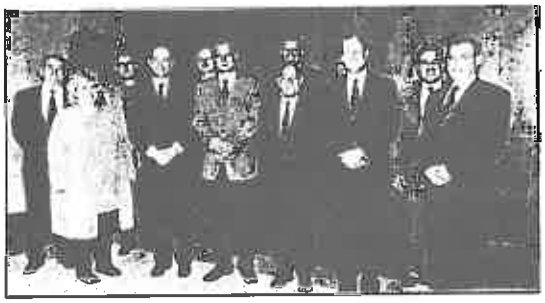

المشاركون فى مؤتمر الأجهزة العليا للرقابة لمراجعة عقود الطائرة F-16 والذى عقد فى واشنطن خلال شهر سبتمبر . وقد ترأس المؤتمر السيد/ هافر منس (هولندا) الرابع من اليسار ، ومضيف المؤتمر السيد/ والكر (الولايات المتحدة الأمريكية) الخامس من اليسار وقد حضر المؤتمر ممثلون من بلجيكا ، هولندا ، النرويج والولايات المتحدة الأمريكية .

العقود والبطء فى تنفيذ عقود الأسعار المخفضة ، ومن ناحية مكتب المحاسبة العامة الأمريكى فقد قام بتقديم موجز بردود مسئولى وزارة الدفاع على إجراءات المكتب التى أوصى بها فى تقريره عام 1996 والتى تتعلق بقضايا تحديث أسعار العقود متوسطة الأجل : (GAO/NSIAD-96-232 Septemper24-1996)

وفي عام 1977 ، دخلت الأربع حكومات فى اتفاقية مع الولايات المتحدة للإنتاج المشترك للطائرة F-16 988 وهى طائرة مقاتلة من الطراز الخفيف متعددة الأغراض. والغرض من هذه الاتفاقية التى قيمتها عدة بلايين من الدولارات هو المساعدة على استقرار نظام الأسلحة للناتو وتقديم مقاتلة بتكلفة أقل وزيادة النشاط الصناعى للدول المشاركة ، وقد شمل أحد أجزاء الاتفاقية الموافقة على اشتراك الأجهزة العليا للرقابة بهذه الدول للاجتماع سنويا للمشاركة فى الخبرات المتعلقة ببرنامج F-16 والقيام بالمراجعة المشتركة لموضوعات محددة .

للمزيد من المعلومات عن مجموعة التعاون من الأجهزة العليا للرقابة الخاصة بالطائرة F-16 أتصل:

Dr.A.J.E.Havermans, Netherlands Court of Audit P.O Box 20015,2500 WAS, The Hague, Netherlands
(Tel: 31-70342-4713;
Fax 31-70-342-4130) .

المعايير المعدلة للرقابة الداخلية

صرح المراقب العام الأمريكى بقيام مكتب المحاسبة العام مؤخرا بتعديل معايير الرقابة الداخلية فى الحكومة الفيدرالية كأداة للحكومة الجيدة .

وأفاد المراجع العام السيد/ والكر فى مقدمة المعايير (GAO/AIMD-00-21.3.1, November1999)

" إن صانعى السياسة الفيدرالية ومديرى البرامج يسعون باستمرار للبحث عن أساليب لتحقيق مهام أفضل للهيئات ونتائج أفضل للبرامج ، وهناك عامل أساسى يساعد فى تحقيق هذه النتائج ويحد من المشاكل التنفيذية وهو تطبيق رقابة داخلية مناسبة ، إن الرقابة الداخلية الفعالة تساعد أيضا على إدارة التغيرات للتغلب على البيئات المتغيرة والمتطلبات والأولويات المترتبة على ذلك ".

وطبقا لقانون التوحد المالى للمديرين الفيدراليين الصادر عام 1982 ، تم إصدار معايير الرقابة الداخلية لتقديم إطار عام لإصدار وحفظ نظام رقابة داخلية يستخدم فى تحديد التحديات الرئيسية للأداء والإدارة والمجالات التى تظهر فيها أكبر مخاطر الغش والتبديد وسوء الاستخدام وسوء الإدارة. إن الرقابة الداخلية ممكن أيضا أن تساعد على تحقيق نتائج القانون وقانون CFO وقانون تطوير الإدارة المالية الفيدرالية .

وفى عام 1999عكست المراجعة الدور المتزايد لتكنولوجيا المعلومات فى عمليات الحكومة وأهمية القوى البشرية ، وقد تم مؤخرا إصدار دليل للرقابة الداخلية لمؤسسات القطاع الخاص .

للمزيد من المعلومات أتصل :

U.S.GAO, Room7806, Washington, D.C.20548 USA
(Tel: 202-512 4707;
Fax; 202-512-4021;
e-mail:oil @gao.gov.)

اجتمع مراجعو عموم دول الكومنولث فى الفترة من 10-13أكتوبر 1999 فى مدينة صن سيتى بجنوب أفريقيا لمناقشة الأمور المتعلقة بالمراجعة خلال القرن القادم . وقد ضمت الوفود ممثلى كل من إنتاجوا وباربودا ، أستراليا ، برمودا ، بتسوانا ، جزر فيرجن البريطانية ، بروناى دار السلام ، الكاميرون ، كندا ، جزر كايمان ، جزر كوك ، قبرص ، فيجى ، جامبيا ، غانا ، الهند ، جامايكا ، كينيا ، كريباتى ، ليسوتو ، مالاوى ، ماليزيا ، موريشيوس ، مونتسيرات ، موزمبيق ، ناميبيا ،نيوزيلندا، نيجيريا ، باكستان ، غينيا الجديدة ، سيشيل ، سيراليون ، جنوب أفريقيا ، سريلانكا ، سانت كيتس نيفس ، سوازيلاند ، تنزانيا ، تونجا ،أوغندا ، المملكة المتحدة، فانواتا ، زامبيا ، زيمبابوى ، بالإضافة إلى مراقبين من السكرتارية العامة للانتوساى (النمسا) ومجلة الانتوساى الدولية للمراجعة الحكومية (الولايات المتحدة الأمريكية) .

حفل الإفتتاح :

افتتح السيد/ هنرى كلوفير ، المراجع العام لجنوب أفريقيا ، المؤتمر رسميا مساء يوم الأحد . وقد توجه بالحديث إلى الوفود والمرافقين مشيرا إلى أهمية المراجعة والمسئولية بالنسبة للحكومات الديمقراطية التى تقوم على مبدأ العدل والإنصاف . كما أكد حاجة الديمقراطية الفعالة إلى نظام مسئولية قوى بغض النظر عن التقاليد ، الثقافات ، أو القوانين المحلية .

وقد ورد هذا الموضوع فى الملاحظات التى أبداها المتحدثون أمام الحضور . وقد أوضح نائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا السيد/جاكوب زوما أن الفشل فى ممارسة الرقابة الدقيقة هو إحدى أكبر التهديدات للديمقراطية مما قد يؤدى بدوره إلى كوارث سياسية ، كما ناقش السيد/تريفور مانويل وزير المالية أهمية وجود مراجع عام مستقل فى الديمقراطيات الجديدة ، وعندما تحدث عن التوازن بين الحرية والمسئولية أكد أن المراجعين العموميين يلعبون دورا رئيسيا فى الحفاظ على هذا التوازن عن طريق ضمان المسئولية وتطوير الخدمات العامة . وقد أختتم ملاحظاته بالإشارة إلى أنه على الرغم من ضرورة استقلال المراجع العام " إلا أن الاستقلالية عن الحكومة لا تعنى علاقة متباعدة مع الحكومة " ، ثم طلب من الوفود الاعتناء بأدوارهم بوصفهم مؤثرين رئيسيين فى إدارة وإصلاح القطاع العام.

مناقشة الموضوعات :

عند افتتاح جلسات المناقشات ، أشار السيد/ كلوفير إلى أن موضوع المؤتمر (المراجعة خلال القرن القادم) قد شجع المشاركين بالفعل على استرجاع الأحداث الماضية والاستفادة منها فى المرحلة القادمة . وقد علق على

الملاحظات التى ذكرت فى حفل الافتتاح موضحا أن الحكومات تلقى بآمال كبيرة على مكاتب المراجعة فى المستقبل ، كما أعرب عن أمله فى أن تساعد مناقشات المؤتمر الجميع فى تحقيق تلك الآمال .وقد أكد السيد/ رينهارد راث ، الحاضر نيابة عن أمين عام الانتوساى د. فرانز فيدلر ، على أهمية هذا الأمر ، حيث أشار إلى أن الأدوار والوظائف التقليدية فى الدولة بدأت فى التغيير ولذا يجب إعداد الأجهزة العليا للرقابة لقبول التغييرات الكبيرة التى ستطرأ على وظائفها ومراكزها .

وبتقدم المناقشات تبين لنا إيمان الوفود بتلك العبارات ، كما عكس إعلان صن سيتى الذى تم إقراره فى ختام المؤتمر ، التزام الوفود بإعداد أنفسهم وأجهزتهم لمقابلة تدريبات القرن القادم . وتؤكد مقدمة الإعلان على مايلى :

- تطور المراجعة بما يتماشى مع البيئة المتغيرة سريعا .
- توقع الطبقة العامة المثقفة المزيد من القطاع العام ومن مراجع القطاع العام .
- وقوع الأجهزة العليا للرقابة تحت ضغط متزايد لزيادة قيمة نتائج المراجعة حتى تكتسب المصداقية خلال القرن القادم .
- تطوير المسئولية العامة ، وهى إحدى الوظائف الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة ، بحيث يتسع التفويض بالمراجعة مما يسمح للجهاز الأعلى للرقابة بإجراء جميع أنواع المراجعة الحكومية (وذلك يشمل المشروعات العامة التى يشرف عليها المُشرع نيابة عن الشعب) .
- الإدارة هى المسئول الأول عن وجود هياكل فعالة للرقابة الداخلية ومراقبتها ومتابعتها بصورة دورية،كوسيلة لتطوير السيادة والمسئولية .

الموضوع الأول : زيادة قيمة نتائج المراجعة :
دور ومسئوليات الأجهزة العليا للرقابة فى هذا الشأن

(المقدمين : المملكة المتحدة – فيجى . الرؤساء : الهند – زيمبابوى . المقررين : أستراليا – غانا) .

تم تقسيم موضوع المناقشة هذا إلى اثنين من الموضوعات وذلك بغرض سهولة إعداد الأوراق الرئيسية ، كما تم دعوة الدول لإعداد الأوراق القطرية بشأن المراجعة القانونية والمراجعة الشاملة . وقد تم تقديم موجز لأوراق المناقشات لكل موضوع على حدة ، كما أن المناقشات التى دارت أثناء المؤتمر تعاملت أيضا مع كل موضوع على حدة . وقد اتصفت المناقشات بالموضوعية تجاه الموضوعين حيث ركزت على تحديد أو توصيف دور جهاز الرقابة فى تنفيذ هذه الأنواع من المراجعة ، كما تبادلت الأجهزة العليا للرقابة خبراتها فيما يتعلق بالمجالين .

وقد أبدى إعلان صن سيتى اهتماما واضحا بكل موضوع :

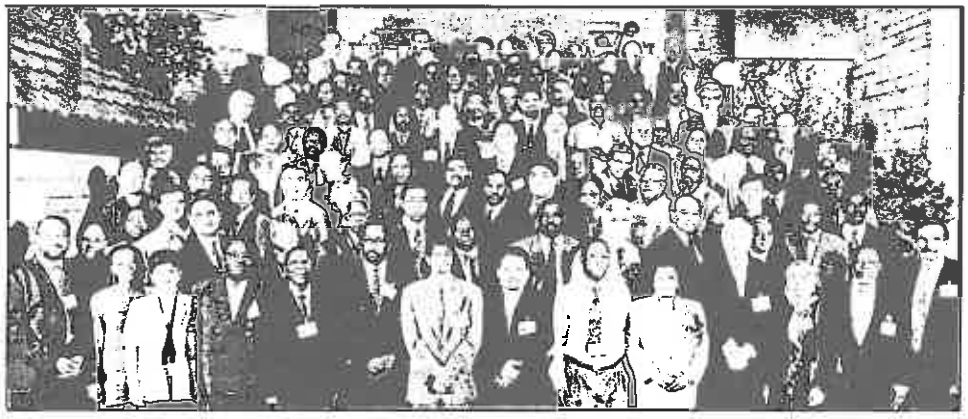

الوفود والمراقبون مجتمعون من أجل الصورة الجماعية التى أخذت فى فندق " صن ست " ، إحدى أربعة فنادق استضافت أنشطة المؤتمر

الجزء الأول : المراجعة القانونية :

- لا تقتصر أساليب المراجعة القانونية على التحقيق فى وقائع الغش ، كما أنها ليست الاهتمام الأوحد للمراجعين ، بل تمثل جزءا لا يتجزأ من الرقابة (وذلك يشمل المراجعة الداخلية) المتاحة للإدارة بغرض تقييم وإدارة المخاطر ومدى الضوابط المتحكمة فى هذه المخاطر .
- على الرغم من أن التفويضات الممنوحة حاليا للأجهزة العليا للرقابة ، ومعايير المراجعة التى تطبقها تعتبر كافية فى معظم الأحوال لإجراء المراجعة القانونية، إلا أن منهجية المراجعة تحتاج للتطوير وذلك بهدف تشجيع وضع ضوابط سابقة ولاحقة بواسطة الإدارة لمنع وكشف حالات الغش ويمكن أن تشمل تلك الضوابط مايلى :
  - أساليب تقييم مخاطر الرقابة .
  - الإعلان عن حالة الضوابط الداخلية .
  - إرشادات عن السلوك المناسب فى القطاع العام.
  - القوانين المتعلقة بسلوك الموظفين العموميين .
  - التسهيلات (مثل : الخطوط الساخنة) .
  - تكنولوجيا المعلومات .
  - تقنيات مثل : البحث عن البيانات ومقارنة البيانات وال CAATS .
  - لجان للمراجعة .
- وضع إجراءات مراجعة ملائمة لضمان الالتزام بالتشريع الذى يحمى البيانات الحساسة المطلوبة لأغراض المراجعة القانونية .
- إمكانية استخدام منهجية المراجعة القانونية فى مراجعة اللوائح النظامية لتحديد المجالات الأساسية للمخاطر التى تتعلق بآراء المراجعة ، وكأساس جيد لتوجيه اختبارات المراجعة .
- يمكن أن تضيف المراجعة القانونية السابقة قيمة كبيرة إلى دور المراجعة التقليدية وذلك يشمل مايلى:
  - إجراء فحص متقدم لمجالات المخاطر .
  - رفع مستوى الوعى بالمخاطر .
  - ضمان إدارة المخاطر التى تم تحديدها بصورة ملائمة .

- يمكن أن تساهم المراجعة القانونية في تحديد والكشف عن الغش وذلك عن طريق مايلى :
  - تجميع الدلائل المناسبة .
  - استخدام تلك الدلائل لإثبات أو رفض الادعاءات مع أجهزة الفحص والأجهزة القانونية الأخرى عموما .
  - التعاون مع الأجهزة المحققة و العمليات القضائية بوجه عام .
  - إبلاغ التقارير للعامة .
- يجب استخدام مهارات المراجعة القانونية بصورة سابقة أكثر من اللاحقة .
- يمكن أن تساعد تقنيات المراجعة القانونية الأجهزة العليا للرقابة على تصغير الفجوة بين ما يفعله المراجعون عمليا بالنسبة للغش والفساد ، وما يأمله الناس منهم .
- على المراجع تصميم إجراءات مناسبة للمراجعة تمكنه من كشف الأخطاء الناجمة عن الغش والتى تؤثر بصورة مادية على القوائم المالية .

السيد/ هنرى كلوفير المراجع العام لجنوب أفريقيا ومستضيف المؤتمر

الجزء الثانى : المراجعة الشاملة

- يلعب مراجعو عموم الأجهزة العليا للرقابة دورا مهما فى إرساء دعائم الديمقراطية ولذا يجب على المؤسسات الديمقراطية السيادية توفير أقصى درجة من الاستفادة للمراجعين العموميين .
- ستزداد فاعلية القيمة المضافة إذا ما تماشت نتائج المراجعة مع توجهات الإصلاح العامة والقيادات السياسية للدولة .
- أكثر منتجات المراجعة وضوحا هى التقارير التى تصدر بغرض الاستخدام بواسطة العامة والبرلمان (وهم العملاء)
- إن التعامل اليومى بين المراجعين والعملاء يعتبر عامل حاسم بالنسبة لطبيعة القيمة المضافة للمراجعة .
- يجب أن تتصف الأجهزة العليا للرقابة بالاستقلالية عن الجهات الخاضعة للمراجعة وأتساع نطاق المراجعات وحرية إبلاغ المعنيين بالنتائج .
- يضم مفهوم مؤسسة المراجعة القوية مايلى :
  - توافر الاستقلالية والمسئولية المناسبة لوظائف المراجعة .
  - تطوير فاعلية الأجهزة العليا للرقابة عن طريق تعيين موظفين مؤهلين .
  - الاتصال بموظفى الوكالات الحكومية الأخرى لضمان تبادل المهارات ووجهات النظر واكتساب تلك الأجهزة المهارة اللازمة لكشف الغش والفساد.
  - تطبيق إجراءات مالية سليمة لتقارير المراجعة.
- يجب أن تكون تقارير المراجعة صحيحة من الناحية الفنية ، ويجب إبلاغها بصورة واضحة وسهلة الفهم .

كما هو موضح ، تم عرض مسودة الوثيقة على الشاشة ، كما طلب من الوفود تقديم اقتراحاتهم بالتغييرات اللازمة ، وبهذه الطريقة تم إصدار النسخة النهائية من الإعلان فى وقت قياسى

الموضوع الثانى : مراجعة البيئة :

الأهمية المستقبلية ودور الأجهزة العليا للرقابة فى تشجيع تلك الممارسات

(المقدمين: كندا ونيوزيلندا . الرؤساء: ناميبيا وفيجى . المقررين: زامبيا وباكستان)

مع ملاحظة أن مراجعة البيئة تعتبر مجالا جديدا نسبيا ولكنه فى غاية الأهمية ، اتفقت الوفود على ضرورة إعطاء الأجهزة العليا للرقابة مزيد من الاهتمام أثناء المناقشات حتى يتمكنوا من الوفاء بمسئولياتهم الحالية والمستقبلية أمام العامة. وكما ذكر فى إعلان صن سيتى ، اتفقت الوفود على مايلى:

- يجب على الأجهزة العليا إدراك ما يأمله حاملوا الأسهم والعامة بالنسبة للمراجعة وإعداد التقارير بشأن القضايا البيئية .
- اعتبار الأجهزة العليا للرقابة الدراسات الخارجية ومراجعة قضايا البيئة والتنمية المتواصلة إحدى الجوانب الهامة بالنسبة لتشجيع المسئولية العامة فيما يتعلق بالبيئة والتنمية المتواصلة.
- يمكن أن تساهم الأجهزة العليا للرقابة فى خلق نوع من الوعى الخاص بالاهتمام بقضايا وسياسات البيئة على جميع المستويات .
- يمكن توفيق وإدخال مراجعة البيئة داخل إطار تفويض المراجعة المنتظمة والمراجعة الشاملة الممنوح للأجهزة العليا للرقابة .

- يمكن أن توفر مراجعة البيئة التى أجريت بواسطة الأجهزة العليا للرقابة الضمان والتأكد لأصحاب المصالح بشأن التزام الجهة بالسياسات والتشريع الوطنى للبيئة والتزامها أيضا بالاتفاقيات الدولية للبيئة.
- يجب على الأجهزة العليا للرقابة البدء فورا فى تطبيق مراجعة البيئة .
- اتسمت أنشطة الأنتوساى بالفاعلية فيما يتعلق ببحث ووضع إرشادات لمراجعة البيئة ، كما يجب على الأجهزة العليا للرقابة التابعة للكومنولث وضع تلك الإرشادات فى الاعتبار ، كلما أمكن ، كما يجب عليهم أيضا المشاركة فى الأنشطة الإقليمية للمنظمة .
- دائما ما تعبر الأجهزة العليا للرقابة التابعة للكومنولث عن دعمها للأنتوساى فيما يتعلق بتطوير أبحاث مراجعة البيئة ، كما أوصت أيضا بتأسيس صندوق مخصص للأبحاث والتدريب فى هذا المجال .
- تدرك الأجهزة العليا للرقابة التابعة للكومنولث الحاجة إلى دعم بعضها البعض فى مجال مراجعة البيئة وخاصة بالنسبة لتطوير القدرات والتدريب والأبحاث والخبرات العملية ، وتعتبر مراجعات البيئة المشتركة أو المنسقة إحدى الأمور التى تستدعى الاهتمام المتبادل.
- ربما تغفل الأجهزة العليا للرقابة وضع وتطوير مبادرات مختلفة للبيئة وذلك عن طريق عدد كبير من المنسقين الرئيسيين ، ويمكن أن تشمل القضايا البيئية العامة مايلى :
  - برامج توعية العامة .
  - نظم إدارة البيئة .
  - محاسبة الموارد الطبيعية .
  - إعداد التقارير المتعلقة بالبيئة .
  - وضع معايير للمحاسبة والإفصاح.
  - سياسات وإرشادات مراجعة البيئة .

الموضوع الثالث : مراجعة الحاسب الآلى :

(المقدمين: الهند وزيمبابوى . الرؤساء: كندا ونيوزيلندا.المقررين: إنتيجوا وباربودا وجنوب أفريقيا) .

نظرا لأن اعتماد الحكومات على عالم الإلكترونيات (البريد الإلكترونى ، التجارة الإلكترونية ، إعداد الدفاتر الضريبية إلكترونيا ، تحويل المدفوعات بصورة إلكترونية،إلخ ...) قد زاد بقوة ، يجب على الأجهزة العليا للرقابة توسيع قدرتها الخاصة بمراجعة هذا المجال الجديد والمتغير بشدة . وقد لوحظ أثناء المناقشات وجود نية صادقة للتعاون والإلتزام بالعمل المشترك وذلك فيما يتعلق بدور الجهاز الأعلى للرقابة فى تقييم استعدادات Y2K ، والقضايا المتعلقة بتقسيم الضوابط الداخلية بالنسبة للتشغيل الإلكترونى للبيانات، ووضع إستراتيجية للوفاء بالاحتياجات التدريبية وتحديث مؤهلات الموظفين .

ويتضح من إعلان المؤتمر أن الوفود قد اتفقت على مايلى :

- إن التغيرات السريعة والمستمرة فى مجال تكنولوجيا المعلومات تؤثر تأثيرا شديدا على كيفية عمل الأجهزة (وذلك يشمل عملائنا / الجهات الخاضعة للمراجعة) .
  - تركيز مراجعة الحاسب الآلى على المخاطر الناجمة عن المخالفات والغش .
  - إستخدام الحواسب الآلية فى عملية المراجعة الخاصة بـ : المخالفات ، قيمة عائد الإنفاق (الأداء) ، مراجعة البيئة والمراجعة القانونية.
  - وضع خطط ومفاهيم إستراتيجية لمراجعة الحاسب الآلى فى الألفية الجديدة ، وذلك يشمل تحديد تأثير التجارة الإلكترونية على الحكومة وتقييم كيفية إدخال الحكومات لنظم حاسب آلى جديدة ، ومدى قدرة تلك النظم الجديدة على المراجعة .
  - تقييم نظم أمان وضوابط نظم المعلومات وذلك يشمل نظم أمان للإنترنت كلما أمكن .
  - ضمان أقصى درجات الوصول لمعلومات ومواقع القطاع الخاص التى تقدم خدمات الحاسب الآلى .
- يجب على الأجهزة العليا للرقابة التابعة للكومنولث ملاحظة عدم تغيير أهداف المراجعة المتعلقة بمجال الحاسب الآلى ، ولكن هناك تغيرات تتم على تقنيات المراجعة . على سبيل المثال : خلال مرحلة التخطيط يجب توافر معلومات عن أعمال الجهة الخاضعة للمراجعة ونظم تكنولوجيا المعلومات.
- يجب أن تستهدف الأجهزة العليا للرقابة تعيين وتدريب والاحتفاظ بموظفى مراجعة ذو دراية بالحاسب الآلى وذلك ضمن إستراتيجية طويلة الأجل ، وخاصة فى ظل عدم توافر مراجعين حاسب آلى ذو خبرة وتدريب كافى مما يتطلب إعطاء أولوية لمهام المراجعة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات .

استنتاجات المؤتمر :

اتفقت الوفود أن إعلان صن سيتى تضمن العديد من المفاهيم الهامة التى يجب أن تنتشر على أوسع مجال ، لذا قرروا تشكيل وفد ترأسه جنوب أفريقيا ويضم كل من ناميبيا وليسوتو . وسيطرح هذا الوفد الإعلان فى الاجتماع المقبل لرؤساء حكومات الكومنولث ، كما اتفقوا أيضا على تقديم كل مشارك نسخة من الإعلان إلى ممثليهم الوطنيين الذين سيحضرون إجتماع رؤساء الحكومات .

وقد أكد السيد/ كلوفير فى ملاحظاته الختامية أن شفافية الأمور الحكومية الناجمة عن أعمال الأجهزة العليا للرقابة تمثل أساس الديمقراطيات ، كما أعرب عن إمتنانة للوفود لإلتزامهم وتفانيهم لضمان نجاح المؤتمر . وأيضا أشار إلى أن إعلان صن سيتى يعكس التحديات التى تواجه الأجهزة العليا للرقابة ، كما وقع جدول أعمال واتفاقيات من شأنها دعم الأجهزة العليا للرقابة فى رفع مستوى القيمة المضافة لحكومتهم خلال القرن 21 ، حتى يتمكنوا من الوفاء بمسئولياتهم الحالية والمستقبلية أمام العامة كما ذكر فى إعلان صن سيتى .

لمزيد من المعلومات عن المؤتمر ، نرجو الاتصال بمكتب المراجع العام

271 Veale Street, New Muckleneuk
Pretoria , South Africa.

عقد الجمعية العامة الثامنة للأفروساى فى بوركينافاسو

بقلم : البرتا اليسون – مكتب المراجع العام الأمريكى

حضر ممثلون عن الأجهزة العليا للرقابة التا بعة لكل من الجزائر وبنين وبتسوانا وبوركينافاسو والكاميرون والرأس الأخضر ومصر وأثيوبيا والجابون وجامبيا وغينيا بيساو وليسوتو وليبيا ومالى وموريتانيا والمغرب ونيجيريا والسنغال والسودان وتوجو وتونس وأوغندا وزامبيا ، الجمعية العامة الثامنة للأفروساى . وقد عقد الاجتماع فى واجادوجو من 2–9 أكتوبر 1999 بحضور مراقبين من مكتب المراجع العام الكندى والنرويجى ممثلين لمبادرة تنمية الانتوساى ، وكذلك حضر مندوبون من سكرتارية الانتوساى ومن محكمة المحاسبة الفرنسية ممثلا للإيروساى وكذلك ممثل لمجلة الانتوساى.

برنامج الافتتاح

أفتتح سعادة رئيس الوزراء ورئيس الحكومة السيد/ ديزر أودراجو رسميا الجمعية العامة الثامنة . وقد أفاد فى خطابه إلى الوفود "إن الأفروساى الآن قد دخلت عهدا ذو مثاليات تهدف إلى إرساء مبادئ الشفافية والكفاءة والفاعلية ، وأن المنهج الممتاز الذى أستموه سيساعد على تنفيذ المبادئ الطيبة والتى تعتبر أساسية لنجاح سياسات التنمية الاقتصادية فى بلادنا " .

وقد ألقت ملاحظات رئيس الوزراء الضوء على قضية التنمية التكاملية للدول الأفريقية فى إطار العولمة والذى سيتم مناقشته ودعمه بصورة مستفيضة خلال الجمعية العامة الثامنة .

وفى ختام برنامج الافتتاح قام السيد/ ليوبولد أودراجو المراقب العام لدولة بوركينا فاسو والمضيف للجمعية العامة الثامنة بتقديم الموضوعات الثلاث المقرر مناقشتها خلال الاجتماعات ، وقد أشار أيضا إلى حاجة المجموعة إلى استمرار وتبادل المعلومات .

البرنامج الفنى

ركز البرنامج الفنى على المبدأ و على الأوراق القطرية المعدة من قبل الأجهزة العليا للرقابة قبل المؤتمر ، وقد قام المقرر خلال المناقشات بعرض ملخصات للأوراق ومناقشات لتلك الموضوعات . ونعرض فيما يلى الموضوعات الثلاث التى تم تلخيصها ومناقشتها .

الموضوع (1) : مراجعة خدمات الصحة العامة

(الرئيس: نيجيريا – المقرر: ليبيا – السكرتير: زامبيا)

ناقشت الأوراق الرئيسية موضوع يهم جميع الأجهزة العليا للرقابة بالأفروساى وهو موضوع : مراجعة خدمات الصحة العامة . وقد أشارت الوفود إلى أن الصحة العامة هى عامل حيوى لأنه قطاع يستهلك جزءا كبيرا من أموال الدولة ، وأن مراجعة هذه الأموال ضرورى للحفاظ على صحة الشعب .

وقد أتفقت الوفود على أن الصحة العامة من الموضوعات الهامة لأن هناك وعى بأن مشروعات الصحة العامة ترتبط بصورة مباشرة مع صحة الشعب . وقد أشار أحد الوفود إلى " أنه فى أحد الأوقات تركز الاهتمام على الثروات المادية ولكن الآن أصبح من الواضح أهمية الصحة العامة ، فهى السبيل إلى الاستقرار السياسى والاقتصادى" . وقد أكدت الوفود أن نظم الصحة الوطنية تعتبر مؤشرا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة .

صاحب المعالى/ قادر ديزر أودراجو رئيس الوزراء ورئيس الحكومة يفتتح رسميا الجمعية العامة الثامنة

وقد أقترحت الوفود التوصيات التالية فى مجال مراجعة مؤسسات الصحة العامة:

1- تشجيع التنظيم الجيد للمؤسسات الصحية من خلال وضع أساليب كافية للإدارة السليمة للمعدات والأدوية وإنشاء بنك بيانات لقياس جودة الخدمات.

2- العمل تجاه إنشاء ودعم نظم رقابة داخلية وذلك بدعم وتطوير معايير ومقاييس المراجعة الأمر الذى يضمن تحقيق الأهداف والتقييم المناسب الذى يجرى من قبل الإدارة .

4- دعم تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة وتنظيم ندوات تدريبية فى مجال مراجعة مؤسسات الصحة العامة كأولوية .

صورة رسمية للوفود المشاركة فى الجمعية العامة الثامنة

الموضوع (2) : مراجعة الأعمال العامة :

(الرئيس: الكاميرون – المقرر: مصر – السكرتارية: ليسوتو)

أتفقت الوفود على أن الأعمال العامة تلعب دورا هاما فى اقتصاديات جميع الدول النامية . إن الأعمال العامة تمتص جزء كبير من الموارد الطبيعية والبنية التحتية التى تمولها الحكومة هى أساسية للتنمية الاقتصادية لأى دولة .وفيما يتعلق بطبيعة ومدى الأعمال العامة فإن دور الأجهزة العليا للرقابة فى مراجعتها يعتبر تحديا صعبا .

إن مراجعة مشروعات الأعمال العامة يمثل عنصرا هاما فى العمل على تأكيد أن هذه المشروعات يتم إدارتها بصورة اقتصادية وبكفاءة وفاعلية طبقا لمبادئ الإدارة السليمة ، وفى ذلك الإطار أقترحت الوفود التوصيات التالية لمراجعة الأعمال العامة :

1- العمل نحو تحسين تنظيم العقود العامة من أجل تأكيد التطبيق والالتزام التام بقواعد المنافسة وذلك من أجل تجنب الغش والفساد .

2- تأكيد وجود التمويل لضمان التنفيذ فى الوقت المحدد وتجنب تخطى التكلفة الناتجة عن تجاوز الوقت المحدد للتنفيذ .

3- وضع خطة لتنفيذ مشروعات الأعمال العامة كجزء من التنمية المتواصلة من أجل تأكيد الفائدة الاجتماعية .

4- دعم الآلية الفعالة والدائمة للرقابة الداخلية فى إطار الأعمال العامة .

5- يسمح للأجهزة العليا للرقابة التى تعمل فى مجال الأعمال العامة أن تحصل على خبراء خارجيين إذا كانت هناك حاجة لذلك .

الموضوع (3) : مراجعة مشروعات المساعدة الفنية

(الرئيس: السنغال – المقرر: المغرب – السكرتارية: غانا)

إن المساعدة الفنية تساعد على إيجاد ونقل المعلومات والخبرات ودعم تنمية الموارد البشرية وتحديث الهيئات العامة المشتركة فى تنفيذ المشروعات .

وهذه المشروعات تحتل مكانا هاما فى السياسات والبرامج المصممة لمساعدة الدول النامية فى عدة قطاعات ، ولذلك فإن المساعدة الفنية هى وسيلة وأسلوب تستخدمه الهيئات الدولية لتقديم التجارب والخبرات للدول النامية .

إن مشروعات المساعدة الفنية تتطلب مبالغ مالية كبيرة من الهيئات الدولية ، وتلك الجهات المانحة يجب دعمها بالمساعدة بأن تكون الدول المتلقية لديها القدرة على مراقبة الاستخدام المناسب لتلك الاعتمادات . إن مراجعة مشروعات المساعدة الفنية تكون بمثابة التزام بتأكيد نجاح المشروع لأن المراجعة ستعطى تأكيدات بأن الاعتمادات قد تم استخدامها بصورة فعالة ويمكن الاعتماد عليها .

وقد أقترحت الوفود التوصيات التالية فى مجال المساعدة الفنية :

1- تسهيل توصيل مشروعات المساعدة الفنية إلى الأجهزة العليا للرقابة وذلك بإزالة جميع العقبات التعاقدية والإدارية والتشريعية .

2- دعم القدرات التشغيلية للأجهزة العليا للرقابة من أجل تمكينهم من إنجاز مهام المراجعة .

3- المساعدة على إقامة علاقات تعاون وتبادل بين الأجهزة العليا للرقابة بالافروساى والمنظمات المماثلة والهيئات الدولية الأخرى .

4- تسليم الأجهزة العليا للرقابة نسخ من الاتفاقيات الموقعة وإسناد عملية تقييم ومراجعة المشروعات إليهم (وذلك بصورة متبادلة بين الأجهزة وكذلك تلك الأجهزة المرتبطة بإجراءات يتولى تنفيذها منظمات دولية أو إقليمية) .

5- دراسة ضرورة الحفاظ على توازن النظام البيئى فى الدول عند إعداد اتفاقيات المساعدة الفنية

اجتماع أعمال الأفروساوى:

خلال اجتماع الجمعية العامة الثامنة تم تجنيب يوما لإدارة الأعمال الجارية للافروساى . والتقرير الذى أصدرته السيدة/ جوانميسا رئيسة الجهاز الكاميرونى قد حدد بإيجاز الأنشطة الأخيرة للافروساى وهى عقد 10 ورش عمل مع مبادرة تنمية الانتوساى ، واجتماع المجلس التنفيذى مرتين مع لجنة التدريب والبحث العلمى ، واجتماع الوفود مع ممثلين من أجهزة دول جنوب القارة الأفريقية الذى عقد فى ناميبيا لتبادل وجهات النظر ولتشجيع مشاركتهم فى الافروساى ، وشراء جهاز فلكس فى محاولة لدعم الاتصال بين جميع الدول الأعضاء والمنظمات الخارجية .

وقد تلقت الجمعية العامة طلبات التحاق من غينيا بيساو وأفريقيا الوسطى تفيد الرغبة فى الانضمام للافروساى ، وقد تم قبول الدولتين فى عضوية المنظمة .

وقد قدم مراجعو الافروساى وأجهزة كل من ليسوتو وكوت ديفوار تقرير مراجعتهم للقوائم المالية ، وقد تم إجراء مناقشة بعد تقديم التقارير وتم اعتماد الموازنة بعد مرورها بالعديد من المراجعات وقد تم إضافة إيضاحات فى التقرير النهائى .

مناقشة الوفود للموضوعات خلال إنعقاد الجمعية العامة الثامنة

وقد أعلنت الجمعية العامة أن توجو ستستمر فى منصب السكرتير العام ، وأن الكاميرون والمغرب ستستمران فى تمثيل الافروساى فى المجلس التنفيذى للانتوساى، وإن إجتماع الجمعية العمومية لسنة 2002 ستستضيفه اللجنة الشعبية للرقابة بدولة ليبيا .

وقد أختتم الاجتماع بملاحظات من السكرتير العام الذى عبر عن عميق شكره وتقديره لمكتب المراجعة بدولة بوركينا فاسو لاستضافته هذا الاجتماع . وقد أعرب عن تقديره لترحيبهم للعمل معا نحو تحقيق الأهداف العامة للافروساى .

للمزيد من المعلومات عن الجمعية العامة للافروساى نرجو الاتصال بالعنوان التالى :

Mr. Leopold A.J Ouedraogou Inspecteur General d'Etat ,01 B.P.617 , Ouagadougou 10 Burkina Faso

(Tel: 226-113-12598;
Fax: 226-113-11980)

منظمة الأولاسيفز تعقد الجمعية العامة الرابعة فى باراجواى

بقلم: فينيسيا روجاس كيناه ، مكتب المراجع العام الأمريكى

عقدت منظمة الأجهزة العليا للرقابة بأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى (الأولاسيفز) الجمعية العامة الرابعة فى مدينة أسينكيون ، باراجواى فى الفترة من 4-8 أكتوبر 1999 . وقد حضر الإجتماع أكثر من 100 عضو يمثلون 26 دولة ويشمل 11 رئيس جهاز أعلى للرقابة ، وعدد 2 نواب مراقب عام ، 8 ممثلين لرؤساء الأجهزة العليا للرقابة بالإضافة إلى 76 موظف رسمى مرافق . كما حضر أيضا ممثلين للأمانة العامة للإنتوساى ، مبادرة الإنتوساى للتنمية ، البنك الدولى ، بنك أ مريكا الوسطى للتنمية ، وكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية ، المحكمة الأوروبية للمراجعين بالإضافة إلى هذه المجلة ، كما حضر أيضا أعضاء من الجهاز الأعلى للرقابة بباراجوى ، وزير الخزانة ، والعديد من المسئولين الحكوميين بباراجوى .

وقد رحب السيد، خوان إرنستو فيلامايور سكرتير عام رئيس جمهورية باراجواى بالوفود والضيوف التى حضرت المؤتمر ، كما أكد سيادته إيمانه بالموضوع الرئيسى للمؤتمر وهو محاربة الفساد عن طريق تعديل السلوك الأخلاقى والمهنى لجميع الموظفين الحكوميين وخاصة رؤساء الأجهزة العليا للرقابة ليصبحوا قدوة لغيرهم .

كما تحدث د. دنيال فرتيس فينتر المراجع العام بباراجواى ومستضيف المؤتمر عن موضوع الفساد وذلك خلال إفتتاح المؤتمر ، وقد صرح سيادته خلال حديثه إن الفساد فى باراجواى له بعدان . البعد الأول "رسمى" ويختص بالفساد الإدارى أما البعد الثانى "واقعى" ويختص بالأفراد فى المجتمع المدنى والذين يتمتعون بسلوكيات حسنة . وقد أكد سيادته أن البعد "الرسمى" – المجالات الحكومية والأعمال – هو أكثر المجالات فسادا .

كما صرح سيادته أيضا أن منظمات التنمية والمالية الدولية قد شاركت فى نشر الفساد داخل باراجواى ، حيث أن العديد من الإدارات الحكومية تستفاد من المساعدات الأجنبية بصورة أكبر من المساعدات الحكومية ، كما أضاف سيادته أن المنظمات الدولية قد فشلت فى وضع الفحوصات اللازمة لضمان إستخدام المساعدات بالصورة الملائمة .

كما طلب السيد/ فيكتور كاسو لاى رئيس الأولاسيفز والمراجع العام لبيرو أثناء حفل الإفتتاح بالمزيد من التعاون الدولى فيما يتعلق بمنع والكشف عن الغش ، كما طالب أيضا بالتعاون الدولى فى مجال مراجعة البيئة ومراجعة الموارد العامة والجهات وثيقة الصلة بالنظم المصرفية . وبنهاية الخطب الإفتتاحية قدمت إوركسترا إسينكيون حفل موسيقى .

رؤساء الوفود وغيرهم من الوفود الرسمية فى الجمعية العامة الرابعة للأولاسيفز يقفون لصورة رسمية خلال فترة الراحة بين الجلسات فى أسينكون ، أورجواى

خطبة رئيسية عن السلوك العام :

إفتتح السيد/ هيرام مورالس لوجو المدير التنفيذى لمكتب السلوكيات الحكومية ببورتريكو الأعمال الفنية للمؤتمر بإلقاء خطبة عن السلوكيات العامة ، كما ساعد سيادته فى تهيئة الجو لعقد المناقشات الخاصة بهذا الموضوع ، كما أشار سيادته إلى أن الفساد له تأثير مدمر على استقرار النظم الديمقراطية ، وبالرغم من ذلك نوه سيادته إلى أن انتشار الديمقراطية فى قارة أمريكا اللاتينية خلق ظروف أفضل لمزيد من الشفافية . كما أضاف سيادته أيضا أن الرقابة والإشراف لا يلعبان الدور الوحيد المؤثر بالنسبة للمؤسسات الحكومية حيث تلعب مشاركة الأفراد دورا مماثلا فى الأهمية وذلك بعد منحها السلطات اللازمة ، وكما أن الديمقراطيات الراسخة تتمتع بدعم عام قوى . وصرح سيادته أيضا أن الضغط الإجتماعى يعتبر عامل حاسم ورئيسى بالنسبة لتحديد الأولويات للعامة وهو بالطبع هام أيضا للوصول إلى معايير مرتفعة للسلوك والحفاظ عليها .

المناقشات الخاصة بالموضوع الفنى :

عقدت جلسات المناقشات الفنية فى الفترة من 4-6 أكتوبر ، وقد تركزت المناقشات حول ثلاث موضوعات : (1) السلوكيات العامة والإشراف الحكومى بوصفهما عاملين مهمين للنظام الديمقراطى (2) مراجعة البيئة (3) العولمة والتحديات التى تفرضها على الأجهزة العليا للرقابة . وقد تم مناقشة وتحليل هذه الموضوعات بواسطة مجموعات العمل التى شكلت لهذا الغرض وقد عرضت الإستنتاجات والتوصيات التى تم التوصل إليها على الجمعية العامة التى عقدت فى اليوم الأخير للمؤتمر 8 أكتوبر حيث تم الموافقة على تلك الإستنتاجات والتوصيات بأغلبية مطلقة .

وفيما يلى ملخص لنتائج الموضوعات . للحصول على نص التوصيات كاملا نرجو الإتصال :

OLACEFS General Secretariat , c/o
Contraloria de la Republica Jr.Camilo Carrillo
No 114 Jesus Maria,Lima Peru
فاكس : 51-1-330-3280
البريد الإلكترونى : Caso @ Condor.gob.pe.
موقع الإنترنت :
/ ekeko.rcp.net/pe CONTRALORIA

الموضوع الأول – السلوكيات العامة والإشراف الحكومى كعاملين مهمين للنظام الديمقراطى

توصلت المناقشات الخاصة بالموضوع الأول الذى تترأسه فنزويلا ، إلى ضرورة الوصول لمعايير سلوكية قوية ولإشراف فعال عن طريق الحكومة . وقد أتفقت الوفود على أهمية ذلك بالنسبة لأى نظام ديمقراطى كما أكدوا أيضا أهمية التعاون بين أجهزة مختلف الدول . على سبيل المثال ، يجب تطبيق التعاون الوثيقى مع النظام القضائى حتى يتم تطبيق وإرساء إستراتيجيات فعالة لمنع وكشف الغش ، وستؤدى مثل تلك الإستراتيجيات إلى دعم وتقوية الصراع ضد الفساد الإدارى كما ستساهم أيضا فى جعل كل موظف حكومى شخص مسئول .

وقد توصلت مجموعة العمل لمجموعة من التوصيات بشأن هذا الموضوع هذه التوصيات موجهة لمنظمة الأولاسيفز بوصفها جهاز إقليمى والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء حيث إنها أجهزة حكومية . و تضم أمثلة التوصيات الموجهة الأولاسيفز : إنشاء دليل عام للسلوكيات يمثل نموذج جيد لأى دليل ينشئ بواسطة إحدى الدول الأعضاء ، تنظيم دورة تدريبية عن السلوكيات والديمقراطية بحيث يمكن أن يشمل المتدربين أى موظف حكومى وذلك يضم موظفى الأجهزة العيا للرقابة . أما فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة للأجهزة العليا للرقابة ذاتها فقد ركزت الوفود على أهمية حفاظ الأجهزة العليا للرقابة على إستقلاليتها الكاملة سواء على المستوى الوظيفى أو الفنى بالإضافة إلى الإحتفاظ بمستوى مقبول من الموارد البشرية والإقتصادية بحيث تستطيع الأجهزة العليا للرقابة بعد الحصول على الصلاحيات المناسبة من النظام القضائى، أن تلعب دورا مهما فى الصراع ضد الفساد .

المراقبون الذين حضروا الجمعية العامة للأولاسيفز ويمثلون السكرتارية العامة للأنتوساى ومبادرة تنمية الأنتوساى بالإضافة إلى المحكمة الأوروبية للمراجعين وغيرهم

الموضوع الثانى – مراجعة البيئة

ركز الموضوع الثانى الذى ترأسه باراجواى على مراجعة البيئة وهذا بالتأكيد مجال جديد للمراجعة وهو مجال هام جدا حتى يمكننا ضمان الإلتزام ببرامج حماية البيئة وقد أشارت الوفود إلى أن الأجهزة العليا للرقابة مازالت تخطو خطوات بطيئة بالنسبة لهذا المجال ، كما أن العديد من الأجهزة العليا للرقابة الأخرى تعتبر مراجعة الأداء وسيلة ممتازة لتطبيق المراجعة على برامج البيئة . وفيما يتعلق بهذا الشأن شكلت منظمة الأولاسيفز مفوضية فنية خاصة لدراسة نطاق وطبيعة ومنهجية مراجعة أداء البيئة .

نتيجة للمناقشات التى تمت فى مدينة إسينكيون ، أتفقت الوفود على أن البيئة تمثل إحدى الموارد العامة التى يجب أن تدار بإتباع مفهوم القانونية والإقتصاد والكفاية والفاعلية ، أما بالنسبة للأجهزة العليا للرقابة فقد أتفقت على أنه من الملائم تطبيق الصفات الموضحة فى مؤتمر الإنتوساى الخامس عشر الذى عقد عام 1995 والذى عرف مراجعة البيئة كما يلى :" لا تختلف مراجعة البيئة بصورة كبيرة عن المراجعة التقليدية التى تجريها الأجهزة العليا للرقابة حيث إنها تضم جميع أنواع المراجعات : المالية ، المطابقة ، والأداء . وفيما يتعلق بمراجعة الأداء فهى تشمل ثلاث نقاط ألا وهم: الإقتصادية و الكفاية والفاعلية . وبالنسبة لتطبيق النقطة الرابعة وهى البيئة فهى تعتمد بصورة رئيسية على السلطة القانونية الممنوحة للجهاز الأعلى للرقابة والسياسات البيئية الإدارية المطبقة .

الموضوع الثالث – العولمة والتحديات التى تفرضها على الأجهزة العليا للرقابة

ركز الموضوع الثالث الذى ترأسه المكسيك على التحديات التى تفرضها العولمة على الأجهزة العليا للرقابة. وقد ناقش الحاضرون الطرق والأساليب التى تمكن الأجهزة العليا للرقابة من مراجعة نظم الإيرادات العامة داخل دولهم بالإضافة إلى مراجعة إستخدام الموارد العامة لإنقاذ ورسملة النظم المصرفية التى تحولت بطبيعتها الآن نحو العولمة .

فيما يتعلق بهذا الشأن ، أكدت الوفود أن الطلب المتزايد للإقتصاد العالمى فرض على الأجهزة العليا للرقابة ضرورة تبادل الخبرات والأساليب المستخدمة . أما فيما يتعلق بالجانب المالى ، فقد إتفقت الوفود أن مثل هذا التعاون سيساعد على منع الإدارة السيئة للموارد المالية وخاصة تلك التى تستهدف إنقاذ النظام المصرفى ووضع إجراءات للرسملة التى تضمن الإستخدام الأمثل للنظام المالى ، تلك الإجراءات يجوز أن تعوق قدرة الحكومة على وضع القطاعات الإجتماعية على رأس الأولويات مثل قطاع الصحة ، الإسكان والتعليم .

مناقشة قضايا التخطيط الإستراتيجي والأعمال العامة :

خلال الجمعية العامة ، شاركت الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء فى ورشة عمل لوضع خطة إستراتيجية لمنظمة الأولاسيفز . وقد أستهدفت هذه الورشة مايلى :

1- تحديد التحديات الرئيسية (سواء الداخلية أو الخارجية) التى ستواجه الأجهزة الأعضاء خلال العشر سنوات القادمة وذلك يشمل الدور الذى قد تلعبه منظمة الأولاسيفز لمواجهة تلك التحديات .

2- تحديد المشتركين الرئيسين فى المنظمة ، ويجب تقسيم الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء إلى مجموعات عمل صغيرة حتى يتمكنوا من حل القضايا ثم إعداد تقارير بشأنها لكى تعرض على الجمعية العامة .

يجب إستكمال الخطة الإستراتيجية الأولاسيفز فى بداية عام 2000 ثم تقدم للجمعية العامة الأولاسيفز القادمة حتى يتم دراستها وإعتمادها . ومن المفترض إن تعقد تلك الجمعية العامة فى مدينة برازيليا – البرازيل فى أكتوبر 2000 .

وقد تم إنتخاب أعضاء جدد لمجلس المديرين خلال المؤتمر، ويضم مجلس الأولاسيفز الآن الدول الآتية : بيرو ، نيكارجوا ، إكوادور ، باراجواى والبرازيل .

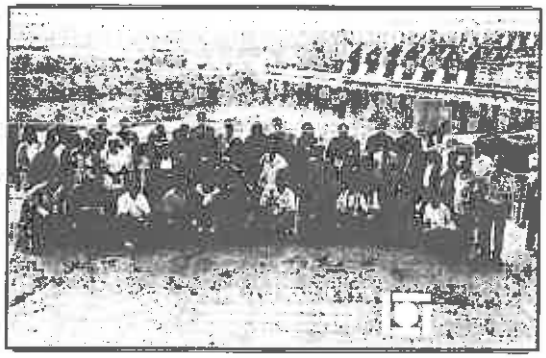

المشاركون يستمتعون بزيارة تعليمية على الحدود ما بين باراجواى والبرازيل

أنشطة أخرى

بالإضافة إلى البرنامج الفنى والمهنى المزدحم ، فقد تمتع الحاضرون بحفل إستقبال مسائى نظمته مدينة إسيكنيون فى جزء كان مستعمر من تلك المدينة مع تقديم عروض فلكلورية موسيقية أو رقصات من باراجواى وقد قدم تلك العروض راقصون وموسيقيون محليون . كما استضاف مكتب المراجع العام بباراجواى حفلين استقبال مسائيين بالإضافة لرحلة إلى مصنع إيتابو لتوليد الطاقة الكهربائية من القوة المائية ، والذى يقع على نهر بارانا والذى يمثل الحدود بين البرازيل وباراجواى . ويجب أن نشير إلى أن مصنع إيتابو تملكه وتشغله كل من باراجواى والبرازيل . وقد تم دعوة رؤساء الوفود وبعض الضيوف إلى القصر الرئاسى لمقابلة د. لويس إنجيل جونزالس ماشى رئيس جمهورية باراجواى .

بمناسبة ختام الجمعية العامة الرابعة للأولاسيفز تم دعوة الوفود والزائرون للإشتراك فى الحملة المنظمة بواسطة الجهاز الأعلى للرقابة التابع لباراجواى ويؤيدها مجموعة من الأطفال تحت عنوان " نحو عالم أكثر شفافية " وتهدف هذه الحملة إلى تطوير ونشر الشفافية كوسيلة لمنع الفساد .

لمزيد من المعلومات عن الجمعية العامة للأولاسيفز، وتشمل النص الكامل لتوصيات الموضوعات. نرجو الإتصال :

OLACEFS General Secretariat , c/oContraloria de la Republica Jr.Camilo Carrillo No 114 Jesus Maria,Lima Peru

فاكس : 51-1-330-3280

البريد الإلكترونى : Caso @ Condor.gob.pe.

موقع الإنترنت :

ekeko.rcp.net/pe/ CONTRALORIA

نبذة عن المراجعة : إدارة المراجع العام بسيراليون

بقلم : عبد العزيز / مراجع ورئيس قسم

تأخذ دولة سيراليون شكل الماسة ، وتقع على "النتوء" الغربى للساحل الأفريقى . وتحدها كل من جمهورية غينيا من الشمال وجمهورية ليبيريا من الجنوب ، والمحيط الأطلنطى من الغرب .

تاريخ الجهاز الأعلى للرقابة

قام قانون المراجعة لعام 1962 بتأسيس إدارة المراجع العام بسيراليون وذلك بعد حصولها على الإستقلال بفترة وجيزة عام 1961 .حلت الإدارة محل خدمة المراجعة التابعة للمستعمر . ومنذ ذلك الحين ، تضاعف حجم الإدارة وسُنت تشريعات لمقابلة المتطلبات الحكومية . استمدت السلطة والمسئوليات التشريعية الحالية للمراجع العام من دستور 1978 والذى عدل بدستور 1991، وكذلك من قانون الموازنة والمحاسبة العامة لعام 1992 ، ومن قانون خدمة المراجعة الذى سن حديثا عام 1998 .

مهمة الجهاز الأعلى للرقابة

طبقا للقسم 119 (1 - 4) من دستور جمهورية سيراليون لعام 1991 ، وللقسم 63-69 من حركة الموازنة العامة والمحاسبة لعام 1992 ، فإن مهمة المراجع العام هى مراجعة كل الأنشطة والعمليات المالية الحكومية بشكل مستقل ، وكذلك تقديم تقارير موسمية للجهات محل المراجعة وللبرلمان . يجب إبلاغ الجهات المراقبة ، وتتضمن مكتب رئيس الجمهورية ووزارة المالية ، حتى يتثنى لها إتخاذ الخطوات المناسبة . تُحول قضايا الإهمال المتعمد وسوء إستخدام الممتلكات الحكومية إلى إدارة العدل. بسبب إنفاق الحكومة مبلغا كبيرا من المال كل عام للحصول على البضائع والخدمات، فإن إدارة المراجع العام لديها إلتزام أخلاقى بالتأكيد للعامة أن الأموال المخصصة للحكومة تنفق بشكل حكيم ، وبإعطاء ضمانات وتقرير عن فاعلية وملائمة الرقابات .

هيكل العمل القانونى والإستقلالية

يرد فى القسم رقم 119 بدستور 1991 لسيراليون أن المراجع العام يتولى مهام منصبه من تاريخ التعيين حتى سن 65 عام – حينما يتقاعد عن العمل . بما أن المراجع العام يشغل وظيفة تشريعية ، فلا يمكن إقالته إلا بواسطة رئيس الدولة نتيجة لسوء سلوك مثبت أو عدم قدرة على ممارسة واجباته الرسمية . يجب أن يصدق ثلثى أعضاء البرلمان على قرار الرئيس . ينص القسم رقم 119 (6) لدستور 1991 على عدم خضوع المراجع العام لتوجيه أو سيطرة أى شخص أو جهة أثناء تأدية عمله .لترسيخ إستقلالية المراجع العام ، سن قانون جديد لعام 1998 من أجل إستحداث خدمة مراجعة . (بموجب القانون الجديد ، يشار إلى المكتب على أنه خدمة المراجعة ، بينما كان يطلق عليه {إدارة المراجعة} قبل قانون خدمة المراجعة لعام 1998) وعلى الرغم من ان إدارة المراجعة تعد مكتب عام فهى ليست جزء من الخدمة المدنية للعامة ، ويراقب عليها مجلس خدمة المراجعة .

تنظيم إدارة المراجعة

تتألف إدارة المراجعة من 150 عامل ، يعمل 80% منهم كمراجعين فى كل من إدارات الحكومة والوزارات والوكالات التى تمولها الحكومة .

بالإضافة إلى المكتب الرئيسى ، يوجد ثمانى فروع تقسيميه فى المنطقة الغربية من الدولة ، وثلاثة مكاتب إقليمية فى مقرات المحافظات . يرأس المراجع العام الإدارة . يقوم بالمعاونة أربعة مندوبين مسئولين عن الجانبين المالى والإدارى ، والمعاشات ، والشركات ، والتدريب والبحوث . يرأس مراجعون رئيسيون المكاتب الفرعية تحت إشراف المندوبين ، ويرأس مراجعون قدامى مخضرمون المكاتب الإقليمية الثلاث . باقى العاملون هم من المراجعين ، والمختبرين ، والكتابيين.

أعمال إدارة المراجعة

تظهر صلاحيات المراجع العام فى كل من القسم 134 بدستور 1978، وفى القسم 119 بدستور 1991 وكذلك فى قانون الموازنة والمحاسبة العامة لعام 1992 . ينتثنى على الإدارة أن تقوم بمراجعة الحسابات العامة لسيراليون ولكل المكاتب العامة . وهذا يتضم المحاكم ، والحكومات المركزية والمحلية ، والجامعات وما يمثلها من المعاهد العامة ، وكذلك أى مشروع ، شركة أو هيئة أخرى تأسست بواسطة قرار برلمانى أو تفويض تشريعى أو أقيمت غير ذلك جزئيا أو كليا عن طريق التمويل العام .

إن المهمة الرئيسية للإدارة هى مساعدة المشروع فى تحديد وتقييم عملية تنفيذ السياسات الحكومية عن طريق تحديد كيفية إنفاق دافعى الضرائب لأموالهم وإبلاغ العامة من خلال البرلمان .

إعداد التقارير

كآلية للتحكم فى الجودة ، فإن كل التقارير الصادرة عن الفروع المختلفة تتم مراجعتها بواسطة قسم التدريب قبل إنهائها . تصدر إدارة المراجعة التقارير أولا إلى الجهات محل المراجعة ، وكل الأسئلة غير المجاب عنها تقدم بعد ذلك فى التقرير السنوى للبرلمان . يقدم العدد الثانى للتقرير السنوى الملاحظات ، والآراء ، وكذلك شهادة على بيان الدولة السنوى عن المحاسبة كما يقدمه المحاسب العام .

لقد طورت إدارة المراجعة معاييرها الخاصة عن المراجعة والتى أثبتت كونها وثيقة مرجعية مفيدة وعملية والتى تعد الدليل المهنى للعاملين .شكلت معايير الأنتوساى للمراجعة وثيقة مرجعية قيمة خلال تحضير هذه الوثيقة . بالتوافق مع معايير المراجعة ، يتم تحضير برامج العمل المقسم والرسوم البيانية الدالة على التقدم ، ويتم تكوين الأساس الكلى لبرنامج الإدارة و الرسم البيانى للتقدم .

ومع زيادة خبرة الإدارة فى الإقتصاد ومراجعة الجودة ، فهى بحاجة إلى تطوير معايير المراجعة المشابهة لهذه المراجعات . والإدارة تخطط لهذا التطوير فى المستقبل القريب .

نظرة مستقبلية

أصبح التخطيط الإستراتيجى مهمة حيوية بالنسبة لإدارة المراجعة مع تخطيطها للمستقبل . تواجه الإدارة التحديات التالية :

- توفير إستقلال كامل من النواحى الإدارية والمالية والتنظيمية .
- توفير المساندة التسويقية الملائمة .
- الحصول على صلاحيات إضافية للقيام بمراجعات إقتصاد وجودة ، وتحديد معايير لهذا العمل .
- تدريب وتحديث مجموعة العمل العامة .
- تحسين التعاون مع لجنة الحسابات العامة .
- زيادة وعى وثقة العامة بهذه الخدمة .
- مواجهة الغش والفساد ، وأخيرا .
- تحسين تجهيزات تكنولوجيا المعلومات .

لمزيد من المعلومات ، برجاء الإتصال :

Auditor General Department, Freetown,
Sierra Leone,
هاتف رقم : 011-232-22-242148
فاكس رقم : 011-232-22-242148

تقارير مطبوعة

لا تزل الموضوعات التى تناقش كل من الغش ، والمسئولية والشفافية، والعولمة فى دائرة اهتمام الأوساط فى الأنتوساى ، وبعض الإصدارات التى تتناول هذه المناطق قد تهم قراء الصحف . وبعيدا عن موضوعات الإدارة المالية ، أصدر الإتحاد الدولى للإدارة المالية الحكومية (I C G F M) فى صيف عام 1999 بشأن " تنظيم الأموال العامة – عدد مقالات عن كل من العولمة ، ومواجهة الفساد ، والأخلاقيات فى القطاع العام . للحصول على نسخ من إصدار الإتحاد الدولى عن تنظيم الأموال العامة "، والمتوفر باللغة الإنجليزية فقط 10 دولارات أمريكية للأعضاء ، 15 دولار أمريكية لغير الأعضاء ، أتصل بـ

The ICGFM,P.O.BOX 8665,
Silver Spring,MD 20907,U.S.A.
هاتف رقم : (301)681-3836 ++
فاكس رقم : (301)681-8620 ++
بريد ألكترونى : < icgfm @ erols .com >

* * * *

أصدر برنامج الأمم المتحدة الانتمائى(UNDP) كتيب عن " برنامج المسئولية والشفافية " ، (PACT) شارحا عمله فى براتيسلافا ، وأنشطة المكتب منذ تأسيسه فى عام 1997 . من خلال تمويله بواسطة الإسهامات من الحكومات المانحة لتنمية الشفافية ، والمسئولية والإدارة الفعالة خلال مساندة الأجهزة العليا للرقابة والمؤسسات القومية المختصة بالرقابة المالية والإدارية ، يعد برنامج الأمم المتحدة الإنتمائى/ برنامج المسئولية والشفافية جزء من برنامج أكبر عن الديمقراطية ، والحكومة ، والمشاركة (DGP) والمساعد لدول غرب ووسط أوروبا والـ CIS فى حركتهم للوصول إلى مؤسسات ديمقراطية وإقتصاديات السوق الحرة . للحصول على نسخ من إصدار " برنامج المسئولية والشفافية " متوفر باللغة الإنجليزية فقط ، برجاء الإتصال بـ :

RBEC Regional Support Centre UNDP
Grosslingova35,81109 Bratislava,Slovak Republic
هاتف رقم :421-7)59337-432 ++
فاكس رقم : 450 59337(7-421) ++

* * * *

نشرت دراسة صندوق النقد الدولى (IMF) ورقة عمل بعنوان " هل ينتشر الفساد فى دولة تتفشى فيها السرقة ؟ " إن النظرة العامة للفساد هو أنه أفعال فردية تقلل من الفاعلية الجيدة للمجتمع ، لكن يتحدى هذه النظرة كل من الكاتبين/ جوشوا شاراب بالإدارة الأفريقية لصندوق النقد الدولى وكذلك كريستيان هارم بجامعة مانستر . تتناول ورقتهم كون الفساد جزء متمم للنظام السياسى والذى يندفع منه . تركز دراستهم على تنظيم وأنشطة الدولة ، وتناقش دور البيروقراطية والفساد فى الدولة . تتوفر نسخ من ورقة عمل صندوق النقد الدولى رقم 99/91 ، " الفساد المؤسس والدولة التى تتفشى فيها السرقة " ، بمبلغ 7 دولارات أمريكية من خدمات نشر صندوق النقد الدولى .

700 19th Street,NW,Washington, DC 20431,U.S.A .
هاتف رقم : (202) 643-7430 ++
فاكس رقم : (202) 623-7201 ++

* * * *

قد تهم قراء الصحف تلك الإصدارات الجديدة التى نشرها مكتب المحاسبة العام بالولايات المتحدة الأمريكية . نشر مكتب المحاسبة العام التعديل الثانى لطبعة عام 1994 من معايير المراجعة الحكومية (والمشار إليها عادة بأسم "الكتاب الأصفر") فى شهر يوليو عام 1999 . يضيف هذا التعديل الثانى ، " التعديل رقم 2 ، إتصالات المراجع " (GAO/A-GAGAS-2) مستوى عمل ميدانى ، وكذلك يعدل مستوى إعداد التقرير عن مراجعات البيانات المالية لتحسين إتصالات المراجع بخصوص أعمال المراجع عن التوافق مع القوانين والقواعد والرقابة الداخلية على التقارير المالية . فى شهر نوفمبر عام 1999 ، نشر مكتب المحاسبة العام (GAO) " معايير الرقابة الداخلية فى الحكومة الفيدرالية " (GAO/AIMD- 103021 -00) والتى تزيد الوعى بالإستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات فى القيام بعمليات حكومية هامة ، وكذلك تعترف بأهمية الرأسمال الإنسانى ، وتدمج – كما هو مناسب – دلائل الرقابة الداخلية الحديثة والتى تطورت فى القطاع الخاص . على الرغم من أن تقرير مكتب المحاسبة العام عن تقييم مخاطر تأمين المعلومات : " ممارسات المؤسسات الرئيسية (GAO/AIMD-99-139) " لا يقدم إقتراحات خاصة من الوكالات لتحديد كيفية تأمين الأنظمة من الهجمات الإلكترونية ، فهو يعرف سبعة عوامل هامة لنجاح برنامج تقييم مخاطر التأمين ، بما فى ذلك تعريف وتسجيل الإجراءات والنتائج . يتضمن التقرير أيضا أشكال تفصل عملية تقييم المخاطر لكل منظمة ، وكذلك وصف لكيفية اتخاذهم قرارهم . تتوفر نسخ مطبوعة لإصدارات مكتب المحاسبة العام الثلاثة باللغة الإنجليزية فقط من :

U.S. General Accounting Office,
Office of International Liaison-Room 7806,441 G Street NW, Washington , DC 20548 , U.S.A .
فاكس رقم : (202-512-4021 ++)
بريد ألكترونى : oil @ gao.gov
<www.gao.gov>;

* * * *

نشرت محكمة المحاسبات بأسبانيا مجلة بعنوان (Revista Espanola De Control Externo) ويعرض عدد مايو 1999 من هذه المجلة مجموعة مقالات متنوعة عن موضوعات الخصخصة ، والرقابة الخارجية على المنظمات الدولية ، والإدارة العامة لنظام المحاسبة الأوروبى ، والصناديق العامة والمسئوليات المحاسبية . يمكن طلب نسخ من هذا الإصدار – باللغة الأسبانية (مع بعض المقتطفات باللغة الإنجليزية) – من : The Tribunal de Cuentas,Fuencarral ,81-28004 Madrid,Spain .
هاتف رقم : (8701 447 91 ++ – داخلى 128 576 Y)
فاكس رقم : (31 41 446 91 ++)

* * * *

يمكن طلب الإصدارات والمنتجات الحالية للمؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة (CCAF) عن طريق الإنترنت . تقدم المؤسسة الكندية للمراجعة الشاملة مجموعة كبيرة من الإصدارات فى ثلاثة مستويات عامة هى – الحكومة ، والإدارة ، وسلامة المراجعة . تتوفر كل الإصدارات باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، ويتوفر إصداران باللغة الأسبانية . برجاء الإتصال بـ :

CCAF at 55 Murray Street – Suite 210 , Ottawa , Ontario KIN 5M3 , Canada
هاتف رقم : 613-241-6713 ++
فاكس رقم : 613-236-2150 ++
البريد الإلكترونى : www.ccaf – fcvi . com

من داخل الأنتوساى

إجتماع مجموعة عمل الخصخصة فى وارسو :

عقد الإجتماع السادس لمجموعة عمل الأنتوساى لمراجعة الخصخصة فى وارسو من 5-6 أكتوبر 1999 وذلك لمتابعة التوصيات التى صدرت عن آخر إجتماع للأنتوساى والذى أقيم فى مونتفيديو . رحب السيد/ جانوسيز واجسيتشوسكى ، رئيس الغرفة العليا للرقابة فى بولندا ، بممثلى 20 جهاز من 29 جهاز أعلى للرقابة الأعضاء بمجموعة العمل ، وكذلك بالمراقبين من أربعة مكاتب رقابة وطنية أخرى . أجاب السير/ جون بورن – المراقب والمراجع العام فى المملكة المتحدة ورئيس مجموعة العمل – على تحية الرئيس . و أشار أنه منذ مؤتمر مونتفيديو ، أنضمت سبعة أجهزة عليا للرقابة للمجموعة . وكما قال ، أن هذا أكد على الأهمية المتزايدة للخصخصة فى عمل الأجهزة العليا للرقابة .

ومن السمات المميزة للإجتماع هذا التقديم القيم الذى أعده السيد/ توماسز واجيسيك – رئيس لجنة الخصخصة فى البرلمان البولندى – عن دور البرلمان فى عملية الخصخصة . أكد السيد/ واجيسيك على أهمية ضمان الإشراف البرلمانى على معاملات الخصخصة الهامة والتى لها عميق التدليل على اتجاه الإقتصاد فى المستقبل . أكد أيضا على الدور الذى يمكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة فى تشجيع المنفذ على العمل بمسئولية – فى صالح الدولة – آخذا فى الاعتبار الصورة العميقة والثرية بالمعلومات عن قيمة الأموال .

متابعة توصيات الإجتماع

قام المؤتمر السادس عشر للأنكوساى بدعوة المجموعة للقيام بثلاثة أنشطة خلال السنوات السابقة لإجتماع سول عام 2001 : (1) تحديد فاعلية الدليل الشامل عن أفضل ممارسة لمراجعة الخصخصة والموضوع فى مونت فيديو ، (2) تسهيل تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة عن الخصخصة ومراجعتها ، (3) تنمية معايير المراجعة فى منطقتين ذات أهمية خاصة لتطوير الخدمات العامة وحماية المستهلك ، وهى المشاركات والإمتيازات العامة والخاصة ، والقواعد الإقتصادية .

إستخدام دليل الخصخصة

قامت مجموعة العمل بتقدير مدى إستخدام دليل مراجعة الخصخصة ، وما إذا كانت هناك أية فجوات أو صعوبات . أقر الكثير من الأعضاء بفائدة الدليل حيث يقدم طريقة منظمة لتخطيط المراجعة والقيام بها . كنتيجة لإستخدام الدليل للمقارنة مع خطط المراجعة، وقد حددت الأجهزة العليا للرقابة عدد من القضايا الهامة عن سلسلة من عمليات البيع والتى يمكن أن تساعد الوحدات محل المراجعة فى تحسين طريقة تعاملهم مع مفاوض عمليات البيع مستقبلا . ومع أخذ هذا فى الاعتبار فإن عديد من الأجهزة العليا للرقابة تتشارك فى الدليل مع المسئولين عن عمليات البيع وتقرر أن الممارسين يجدونها طريقة مفيدة فى نشر دروس عن الممارسة الطيبة من ناحية أخرى ، وكما ذكرت مقدمة الدليل ، كانوا يهتمون بعملية البيع والتى هى أحدى أوجه الخصخصة . بينما لا تتدخل الأجهزة العليا للرقابة فى السياسة ، هناك موضوعات تتعلق باختيار وتوقيت البيع وأداء ما بعد البيع للشركات المخصصة والتى هى عرضة للتقييم . ويمكن مراعاة هذه المجالات فى المعايير المقبلة والتى ستقوم المجموعة بوصفها وفى تبادل المعلومات عن قضايا فعلية .

تبادل المعلومات بين الأجهزة العليا للرقابة

إذا أخذنا بعين الاعتبار كيفية التعامل مع الأسئلة الخاصة بالخصخصة ، وجدت الأجهزة العليا للرقابة أنه من المفيد الإستعانه بخبرة مكاتب مراجعة أخرى والتى قامت بدراسات مماثلة، ولهذا قامت المجموعة بمراجعة الترتيبات الخاصة بتبادل المعلومات عن الرقابة المكتملة للخصخصة بين أعضاء الإنتوساى . كما قامت بتشجيع الأعضاء على توفير المعلومات عن دروس من مراجعتهم وذلك لوضعها ضمن موقع المجموعة على شبكة الإنترنت :

<http://www.open.gov.uk/nao/intosai/home.htm>

شراكة القطاع العام / الخاص وتمويل الامتيازات

راجعت المجموعة دور شراكة القطاع العام / الخاص وتمويل الامتيازات فى إحتياطى الخدمات العامة . فى كل المناطق تلجأ الحكومات بكثرة إلى القطاع الخاص لإمداد الخدمات العامة ، والتى غالبا ما تتصل بإحتياطى مشروع كبير كشارع أو مستشفى أو نظام حاسب آلى حيث يقوم مسددو الضرائب أو العملاء (مثل: كبارى تحصيل الرسوم) بتعويض شريك القطاع الخاص خلال سنوات . فى العديد من الدول ، تتعهد الحكومات بامتيازات لشركات القطاع الخاص فى سبيل تشغيل المشروعات المملوكة للدولة مثل المصانع أو الفنادق . ذكرت المجموعة أن عدد من الأعضاء يحملون تقييمات لهذه العقود ، ويقدمون التقارير عن نتيجة هذه الاختبارات لكل من البرلمان وللعامة .

وبهذا الشأن ، وافقت المجموعة على تحسين مسودة دليل الرقابة على شراكة القطاع العام / الخاص وتمويل الامتيازات وذلك فى اجتماعها المقبل ، المزمع عقده فى بيونيس أيريس فى الفترة من 18-19 سبتمبر عام 2000 ، وبعد هذا الإجتماع ، ستقدم لأعضاء الأنتوساى لإبداء الملاحظة ، وسيقدم النص الأخير فى إجتماع المجموعة اللاحق (المجر، 12-13 يونيو 2001) آخذا فى الاعتبار الارشادات المقدمة من قبل مؤتمر الأنكوساى السابع عشر الذى سيعقد فى سول لاحقا هذا العام .

النظام الإقتصادى

بالنسبة للنظام الإقتصادى ، تدرس المجموعة مسودة تقرير عن دراسة النظم الإقتصادية والرقابة عليها . أستجاب سبع وستون جهاز أعلى للرقابة للاستبيان الصادر عن المجموعة حتى أن التقرير يعطى حسابا شاملا حتى الآن عن عمل الأجهزة العليا للرقابة وعلاقتها بالعملية واسعة المجال عن أجهزة التنظيم الإقتصادية حول العالم . يعطى التقرير تفاصيل عن كيفية عمل المنظمين ، ومن يحاسبهم ، وكيفية تمويلهم ، وما يطمحون فى تحقيقه ، وما هى النتائج للمستهلكين وللصناعات ، وأخيرا دور الأجهزة العليا للرقابة فى اختبار فاعليتهم . يتضح من التقرير أن تطوير النظام الإقتصادى تعتبر ظاهرة لدى عدد من الدول النامية، مع إسهام الأجهزة العليا للرقابة فى تقييم آثار النظام . وافقت المجموعة على توزيع التقرير لجميع الأجهزة العليا للرقابة وذلك للعلم .

قررت المجموعة إتخاذ نتائج الدراسة فى الحسبان وذلك فى تطوير دليل الرقابة على الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنظم الإقتصادية، وكذلك قررت إصدار مسودة للإرشادات تنظرها المجموعة فى إجتماعها فى بيونيس أيريس .

الربط بموضوع مؤتمر 2001

ذكرت المجموعة أن قضيتها تتعلق خاصة بأحد الموضوعين المقدمين فى الأنكوساى السابع عشر (سول، نوفمبر 2001) ، ألا وهو مساهمة الأجهزة العليا للرقابة فى الإصلاحات الإدارية والحكومية . قُدمت الموضوعات التى تواجه الأجهزة العليا للرقابة خلال سعيها لتحقيق هذه الإصلاحات صعبة المنال فى تحقيق رئيسى قدمه السيد/ بات باريت — المراجع العام لأستراليا عن المسئولية ورقابة ما بعد الخصخصة . أكد السيد/ باريت على أن التغييرات الرئيسية التى تحدث خلال القيام بالخدمات العامة ، وعلى التحديات التى تمثلها هذه التغييرات للمراجعين . إن الخصخصة وفروعها تعتبر عامل رئيسى فى هذه الإصلاحات ، وكانت أهمية إجتماع وارسو فى تعريف الأسئلة التى كانت ستغطيها مجموعة العمل ، وكذلك تحديد المنتجات التى ستوصى بها الأنتوساى خلال الفترة السابقة للمؤتمر السابع عشر .

لمزيد من المعلومات ، برجاء الإتصال بـ :

INTOSAI Privatization Working Group,
c/o National Audit Office , 157-197 Buckingham
London SW1W 9SP, Palace Road , Victoria
United Kingdom .
هاتف رقم : (44-1-71-798-7000)
فاكس رقم : (44-1-71-798-7466)
بريد ألكترونى: international . nao @ gtnet . gov . uk

إجتماع مسئولى الأنكوساى السابع عشر لتحديد البرنامج

فى 22-23 نوفمبر 1999 ، استقبلت سكرتارية الأنتوساى فى مركز فيينا الدولى إجتماع للتخطيط للأنكوساى السابع عشر. التقى ممثلى رؤساء الموضوع الرئيسى والفرعى (النمسا ، وألمانيا ، والمجر ، وكوريا ، والنرويج ، والولايات المتحدة الأمريكية) لمناقشة ترتيبات تحضير المؤتمر والمسئولين عن مناقشات الجلسات الرئيسية . لمزيد من المعلومات عن خطط اجتماع الأنكوساى المزمع عقده فى سول عام 2001 .

برجاء الاتصال : سكرتارية الانكوساى ، مجلس المراجعة والتفتيش
2-26 Samchung-dong , Chorgro-Ku Seoul 110-230, Republic of Korea .
هاتف رقم: 82-2-72-19-290
فاكس رقم: 82-2-72-19-276 بريد الكترونى: gsw 290 @ blue .nowcom.co.ko

لجنة الرقابة الداخلية تعقد مؤتمرا دوليا

بوصفها رئيسا للجنة الأنتوساى للرقابة الداخلية ،سيستضيف مكتب الدولة للرقابة بالمجر المؤتمر الدولى الثانى للرقابة الداخلية فى الفترة من 8 إلى 11 مايو عام 2000. لإنهاء البرنامج ، اجتمعت فى بودابست فى نوفمبر 1999 لجنة فرعية خاصة بها ممثلين من الدول التالية : النمسا، وبلجيكا، وجمهورية التشيك، والمجر، وليتوانيا، والإتحاد الروسى ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية .

لمزيد من المعلومات عن المؤتمر ، برجاء الإتصال بـ :

Dr. Peter Gantner , Allami Szamvevoszek ,
Apaczai Csere Janos U . 10,
H-1052 Budapest V, Hungary.
هاتف رقم: 36-1-318-8799
فاكس رقم: 36-1-338-4710

اجندة عام 2000 لإنشطة الانتوساي

يناير إجتماع لجنة معايير المراجعة لندن – المملكة المتحدة 18-17 يناير	**فبراير**	**مارس** ندوة الأمم المتحدة / الإنتوساى فيينا – النمسا 31-27 مارس
أبريل اجتماع لجنة مراجعة البيئة كيب تاون – جنوب أفريقيا 12-10 ابريل	**مايو** مؤتمر الرقابة الداخلية بودا بست – المجر 11 -8 مايو إجتماع مجلس مديرى الإنتوساى سول – كوريا 25-23 مايو	**يونيو** إجتماع لجنة معـــايير المحاســبة بورت أوف سبين ترناداد وتوباجو 16-15 يونيو
يوليو	**أغسطس**	**سبتمبر** إجتماع لجنة الخصخصة بيونس أيريس / الأرجنتين 19-18 سبتمبر
أكتوبر	**نوفمبر**	**ديسمبر**

ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة وكطريقة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية الأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتظمة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والرقابة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والاجتماعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .